AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الحادية والثلاثون
نواكشوط، موريتانيا، 1-2 يوليو 2018

الأصل إنجليزي/فرنسي

ASSEMBLY/AU/7 (XXXI)

تقرير مجلس السلم والأمن
عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

تقرير مجلس السلم والأمن
عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

أولا. مقدمة

1. يقدم مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي هذا التقرير عن أنشطته وحالة السلم والأمن في أفريقيا إلى مؤتمرالاتحاد الأفريقي، عملاً بالمادة 7 (ف) من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. يغطي التقرير الفترة المبدئة من الدورة العادية الثلاثين لمؤتمرالاتحاد الإفريقي، التي انعقدت في أديس أبابا، يومي 28 و29 يناير 2018، إلى الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد المنعقدة حاليا في نواكشوط، موريتانيا، يومي 1 و2 يوليو 2018.

2. يغطي التقرير الأنشطة التي قام بها مجلس السلم والأمن خلال الفترة قيد الدراسة، ويقدم لمحة عامة عن حالة السلم والأمن في القارة فيما يتعلق بحالات النزاعات والأزمات، معروضة حسب المحيط الإقليمي الجغرافي وكذلك بحالة تنفيذ مختلف المسائل الرئيسية ذات النطاق القاري في إطار المنظومة الأفريقية للسلم والأمن.

ثانيا. أنشطة مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي

3. وطوال الفترة قيد الدراسة، واصل مجلس السلم والأمن جهوده الرامية إلى معالجة أوضاع النزاعات والأزمات، وكذلك المسائل المواضيعية في مجال السلم والأمن، كما أوفد بعثات ميدانية إلى بعض مناطق النزاع في القارة.

4. خلال الفترة قيد الدراسة، عقد مجلس السلم والأمن 34 اجتماعا (اجتماعات). وقد غطت الاجتماعات الأوضاع التالية: جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دارفور (السودان)، غينيا - بيساو، مالي/الساحل، الصومال وجنوب السودان. كما تباحث مجلس السلم والأمن أنشطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبعثة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (اليوناميد) وفريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات ضد بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد ومبادرة التعاون الإقليم للقضاء على جيش الرب للمقاومة. بحثت الاجتماعات أيضا نشر القوة الأفريقية الجاهزة وصندوق السلام للاتحاد الأفريقي.

5. عقد المجلس أيضا اجتماعات حول المسائل المواضيعية، وتحديدا، محنة النساء والأطفال في أوضاع النزاع في أفريقيا؛ منع إيديولوجية الكراهية والإبادة الجماعية وجرائم الكراهية في أفريقيا؛ الانطلاقة الفعلية للوكالة الإنسانية للاتحاد الأفريقي: معالجة أثر الإرهاب والنزاعات المسلحة على النسيج الاجتماعي لأفريقيا، الطاقة النووية، عدم الانتشار ونزع السلاح: المعاهدة الدولية لحظر الأسلحة النووية في أفريقيا والإنطلاقة الفعلية للوكالة الإنسانية للاتحاد الأفريقي ومعالجة أثر الإرهاب والنزاعات المسلحة على النسيج الاجتماعي لأفريقيا، الطاقة النووية عدم انتشار الأسلحة النووية، المعاهدة الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية في أفريقيا وحالة المعاهدة لجعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية والصلة بين الفساد ومنع النزاعات وتداعياتها على السلم والأمن في أفريقيا؛ مشهد السلم والأمن في أفريقيا بحلول عام 2023 (نهاية خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063): تحليل مستقبلي لتحديات السلم والأمن؛ أزمة المهاجرين الأفريقيين: ضرورة التعجيل بحرية تنقل السياسات

في إفريقيا؛ إطار النتائج القاري لرصد تنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن في أفريقيا والإبلاغ عنه؛ الصلة بين تغير المناخ والنزاعات في أفريقيا ومعالجة تداعياتها الأمنية؛ مبادئ حماية المدنيين في مناطق النزاع في أفريقيا؛ التدفق غير المشروع للأسلحة وتمويلها في أفريقيا: مصدر النزاعات والعقبات التي تحول دون إسكات البنادق في أفريقيا؛ التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي للحدود للفترة 2017-2018؛ وحماية اللاجئين والهجرة وحقوق الإنسان في أفريقيا ودور أفريقيا في مواءمة المبادرات وتفعيل المنظومة الأفريقية في منطقة الساحل والأمن والهجرة في أفريقيا. خلال كافة الاجتماعات التي ناقش فيها مجلس السلم والأمن مسائلة مواضيعية أعتمدت بيانات ختامية وصحفية ونشرت. في جميع هذه الاجتماعات التي ناقش فيها مجلس السلم والأمن مسائل مواضعية، تم إصدار البيانات والبيانات الصحفية ونشرها. وبالإضافة إلى ذلك، تبادل المجلس وجهات النظر حول إدارة بعثاته الميدانية الموفدة إلى أوضاع النزاع وما بعد النزاع. وتجدر الإشارة إلى أنه، خلال اجتماعه بشأن التدفقات غير المشروعة للأسلحة وتمويلها في أفريقيا، تبادل المجلس وجهات النظر مع ممثلي مجلس الأمن الدولي المقيمين في أديس أبابا. تمهيدا للدورة الحادية والثلاثون، عقد مجلس السلم والأمن اجتماعا على مستوى رؤساء الدول والحكومات في 30 يونيو 2018 لبحث الوضع في جنوب السودان.

6. خلال الاجتماع الـ761 المنعقد في 5 أبريل 2017، عندما تلقى مجلس السلم والأمن إحاطة حول منع إيديولوجية الكراهية والإبادة الجماعية وجرائم الكراهية في أفريقيا، بمناسبة إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في 1994 ضد قبيلة التوتسي في رواندا، رحب المجلس بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 550/72 الصادر في 26 يناير 2018 والذي يحدد 7 أبريل من كل عام يوما دوليا للتفكير في الإبادة الجماعية لعام 1994 ضد التوتسي في رواندا، وقرر إعلان 7 أبريل من كل عام يوم الاتحاد الإفريقي لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت في 1994 ضد التوتسي في رواندا. وفي هذا الصدد، قد يود المؤتمر إجازة قرار مجلس السلم والأمن بشأن "تحديد 7 أبريل من كل عام يوم الاتحاد الأفريقي لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية التي وقعت في1994 ضد التوتسي في رواندا." قد يرغب المؤتمر أيضا أن يقرر تصحيح تسمية الإبادة الجماعية للتوتسي في رواندا لتصبح "إبادة 1994 الجماعية للتوتسي في رواندا". قد يود المؤتمر أن يجيز قرار مجلس السلم والأمن تصحيح تسمية الإبادة الجماعية ضد التوتسي في رواندا لتصبح "الإبادة الجماعية في 1994 ضد التوتسي في رواندا".

7. فضلا عن ذلك، أجاز الاجتماع الـ771 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 11 مايو 2018 حول أزمة المهاجرين الأفريقيين: ضرورة التعجيل بحرية التنقل في أفريقيا، إنشاء مرصد أفريقي للهجرة كما اقترح صاحب الجلالة محمد الخامس ملك المغرب ومناصر الاتحاد الأفريقي للهجرة بهدف جمع البيانات وضمان تبادل المعلومات والتنسيق بين البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد قد يود المؤتمر أن يجيز قرار مجلس السلم والأمن إنشاء مرصد أفريقي للهجرة.

8. خلال الفترة قيد الدراسة، أوفد مجلس السلم والأمن ثلاث بعثات ميدانية. تم إيفاد البعثة الميدانية الأولى، التي كانت مشتركة بين مجلس السلم والأمن واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي، إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث باشرت مهامها من 7 إلى 9 مارس 2018، تمشيا مع البيانات المشتركة السابقة التي اعتمدها الجهازان للقيام ببعثات ميدانية مشتركة إلى مناطق النزاعات والمناطق الخارجة منها للاطلاع على معلومات ميدانية والتفاعل مع أصحاب المصلحة. خلال هذه البعثة، كان برفقة مجلس السلم والأمن رئيس اللجنة الفرعية للاجئين والنازحين داخلياً التابعة للجنة الممثلين الدائمين، وتم تقديم مساهمة قدرها 100،000 دولار أمريكي لدعم جهود تغطية الاحتياجات

الأساسية للنازحين في بريا. شددت البعثة المشتركة على أن العودة إلى النظام الدستوري في جمهورية أفريقيا الوسطى وإحراز الحكومة التقدم فيها وبناء المؤسسات الدستورية، هي خطوات رئيسية أولى في عملية الانتعاش والاستقرار وبناء السلام في البلاد وأن الدعم الذي يقدمه كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بالتنسيق الوثيق مع الأمم المتحدة هو لتحقيق هذا الهدف. جددت البعثة المشتركة أيضا تأكيد دعمها لتنفيذ المبادرة الأفريقية للسلم والاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وخارطة طريق ليبرفيل ورحبت بجهود الاتحاد الأفريقي وفريق الميسرين الذي يهدف إلى التعجيل بعملية التنفيذ. فضلا عن ذلك أكدت البعثة المشتركة أسيضا على أهمية دور الإقليم في الجهود الرامية إلى حل النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى.

9. تم القيام ببعثة ميدانية ثانية إلى جمهورية جنوب السودان من 14 إلى 18 أبريل 2018. خلال هذه البعثة أقر مجلس السلم والأمن بالجهود التي يبذلها مختلف الفاعلين من خلال مختلف عمليات السلام في البحث عن سلام دائم في جنوب السودان من قبل الفريق الرفيع المستوى لتنشيط عملية السلام من قبل الإيقاد والحوار الوطني الذي أطلقه الرئيس سلفاكير وإعادة عملية توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان من قبل كل من يوغندا ومصر. حث مجلس السلم والأمن جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهذه العمليات المختلفة على موائمة وتنسيق جهودهم بغية تغطية جميع المبادرات لإحلال السلام والأمن في البلد وكذلك مواصلة تقديم الدعم للحد من المعاناة الإنسانية في البلد.

10. تم القيام ببعثة ميدانية ثالثة إلى كل من الخرطوم ودارفور في جمهورية السودان، من 5 إلى 9 مايو 2018. أحاط مجلس السلم والأمن علما بالتقارير التي تشير تحسن البيئة السلمية منذ الزيارة الأخيرة في مايو 2017 وأشاد بحكومة السودان لجهودها المبذولة نحو استتباب الوضع في دارفور وشدد على أن قلقه الرئيسي يتعلق بسلامة وأمن النازحين داخليا وعلاقتهم بالحكومة. غير أن المجلس لاحظ أن هناك حاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بعودتهم وخاصة وصولهم إلى الأرض مؤكدا أن وثيقة الدوحة للسلام في دارفور تتيح فرصة لمعالجة مسائل الأرض في السودان. وأكد على أن الحكومة من خلال اللجان المتبقية للسلطة الإقليمية في دارفور يجب أن تكثف جهودها نحو معالجة هذه المسائل وعودة النازحين داخليا والمصالحة وبناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع السوداني في دارفور. أكد مجلس السلم والأمن أيضا أن انسحاب اليوناميد عملية يجب تتم بطريقة تدريجية مع ضمان عدم المساومة على حماية المدنيين.

11. في إطار الجهود المبذولة لتفعيل الهيئات الفرعية/اللجان الفرعية التي أنشأها مجلس السلم والأمن بموجب المادة 8 (5) من بروتوكوله، اجتمعت لجنة الخبراء عدة مرات لتقديم الدعم المستهدف ضمن أنشطة مجلس السلم والأمن، بما في ذلك مناقشة كيفية تنشيط اللجنة الفرعية للعقوبات التابعة لمجلس السلم والأمن. قامت اللجنة بتنظيم ورشة عمل في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، أجرت خلالها مشاورات مع خبراء مجلس الأمن للأمم المتحدة تحضيراً للاجتماع الاستشاري السنوي المشترك الثاني عشر بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن للأمم المتحدة المقرر عقده في منتصف يوليو 2018 الذي يتفقون خلاله رسميا على بنود جدول الأعمال. كما أتيحت للجنة الخبراء فرصة التعرف على أساليب عمل مجلس الأمن الدولي، بما في ذلك هيئاته الفرعية، وعلى وجه الخصوص لجنة العقوبات للأمم المتحدة والتي ستساعد لجنة الخبراء لمجلس السلم والأمن على التفكير في الكيفية التي يمكن بها تفعيل اللجنة الفرعية للعقوبات التابعة لمجلس السلم والأمن.

ثالثا. حالة السلم والأمن في أفريقيا

ألف. أوضاع النزاعات والأزمات

(1) **المحيط الهندي**

12. يتميز الوضع في **مدغشقر** ببيئة سياسية صعبة بسبب اختلاف وجهات نظر الحكومة والمعارضة الملغاشية بشأن القوانين الانتخابية التي صوتت عليها الغرفة السفلى للبرلمان في 3 إبريل 2018، ثم مجلس الشيوخ، دون مراعاة التعديلات التي أدخلتها أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني. في هذا السياق، نظمت المعارضة، في 21 أبريل 2018، مظاهرات، كانت السلطات قد منعتها، الأمر الذي أدى إلى اشتباكات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن في وسط مدينة أنتاناناريفو، مما تسبب في مقتل شخصين وإصابة آخرين بجروح.

13. في إطار جهود الاتحاد الإفريقي الرامية إلى مساندة مدغشقر على طريق تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية في البلاد، أوفد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي موسى فقي محمد، السفير رمتان لعمامرة، الممثل السامي للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق، إلى أنتاناناريفو، من 7 إلى 11 مايو 2018. وكانت هذه المهمة تندرج في إطار استمرارية المهمة السابقة التي قام بها إلى مدغشقر من 20 إلى 23 نوفمبر 2017.

14. قام الممثل السامي خلال مهمته، من بين أمور أخرى، بتنسيق جهوده من أجل الوساطة، مع جهود المبعوثين الخاصين لمجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، جواكيم شيسانو، والأمم المتحدة، وعبد الله باثيلي، والاتحاد الأوروبي، وكوان فيرفايكي، الذين نشرتهم منظماتهم، وكذلك مع السفراء وممثلي البلدان والمنظمات الأعضاء في مجموعة الدعم الدولية لمدغشقر. استُقبل ممثلو الاتحاد الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والأمم المتحدة عدة مرات من قبل رئيس جمهورية مدغشقر، هيري راجاوناريمامبيانينا. كما أجروا محادثات مع مسؤولي المؤسسات الرئيسية الملغاشية، وكذلك مع الرؤساء السابقين ديدييه راتسيراكا، ومارك رافالومانان، وأندري راجولينا وشخصيات سياسية ودينية ملغاشية أخرى.

15. أفضت هذه المشاورات إلى الشروع في مشاورات بين الأطراف المعنية الملغاشية الرئيسية الثلاثة، لاسيما الرئيس الحالي لجمهورية مدغشقر، وكذلك الرئيسين السابقين ومارك رافالومانانا، وأندري راجولينا، بهدف إجراء مفاوضات والتوقيع على اتفاق سياسي يضمن بشكل خاص مواصلة عملية الانتخابات وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة طبقا للدستور الملغاشي والقوانين الانتخابية التي قررها رئيس الجمهورية في 11 مايو 2018، عقب القرارات التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا في 3 مايو 2018 المتعلقة بالقوانين المذكورة. بناء على طلب من الرئيس هيري والرئيس السابق راجولينا، عاد السيد العمامرة إلى أنتاناناريفو في الفترة من 27 مايو إلى 4 يونيو 2018 وواصل جهود الوساطة التي أدت أخيرا إجماع سياسي جعل من الممكن تعيين رئيس وزراء جديد، ورئيس للحكومة في شخص السيد كريستيان نتساي والتشكيل الوشيك لحكومة جديدة شاملة تنهي الأزمة.

16. في هذا السياق، يشيد المؤتمر بالاتحاد الأفريقي للتعاون الوثيق مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الشركاء الدوليين الآخرين، على مواصلة دعم الأطراف المعنية بغية إيجاد حل تفاوضي وتوافقي للأزمة الحالية لإجراء انتخابات هادئة وذات مصداقية. من الأهمية بمكان، بالنسبة إلى المؤتمر، أن يشجع رئيس المفوضية مواصلة الزيارات

الدورية لممثله السامي في مدغشقر لتشجيع الأطراف السياسية الملغاشية المعنية على احترام الترتيبات المتفق عليها والمساهمة في تهيئة الظروف المواتية لتنظيم الحوار والتوافق من أجل تسوية الخلافات السياسية. يمكن للمؤتمر أيضا أن يوجه نداء إلى الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف في مدغشقر لتقديم الدعم الفعال للعملية الانتخابية في هذا البلد.

17. تمر **جزر القمر** بوضع سياسي صعب نتيجة للاختلاف في وجهات النظر بين الحكومة والمعارضة بشأن عدد من القضايا السياسية الراهنة، بما في ذلك تنظيم الملتقيات الوطنية، المقرر عقدها من 5 إلى 12 فبراير 2018، تعليق المحكمة الدستورية ونقل صلاحياتها إلى المحكمة العليا بموجب قرارات رئاسية صادرة يومي 12 و13 أبريل 2018، وكذلك قرار الحكومة استدعاء الناخبين في 30 يوليو 2018، للإدلاء بأصواتهم، عن طريق الاستفتاء، حول مشروع مراجعة دستور 23 ديسمبر 2001 المنقح.

18. في 18 فبراير 2018، قدم رئيس الاتحاد وأعضاء لجنة تيسير الملتقيات الوطنية الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المنبثقة عن الملتقيات الوطنية في موتسامودو، أنجوان. يتضمن ذلك مشروع تعديل دستوري. من المهم بمكان الإشارة إلى أن رؤساء السلطة التنفيذية في جزر أنجوان المستقلة ذاتيا، والقمر الكبرى وموهيلي، ونواب وقادة أحزاب المعارضة، يعارضون هذا التعديل الدستوري لأنهم تعتبرون أنه ينقض بشكل خاص الحكم الذاتي للجزر وجميع الإنجازات المحققة من حيث السلم والأمن والاستقرار، والرئاسة الدورية.

19. وفي سياق جهود الاتحاد الافريقي الرامية إلى التوصل الى حل للأزمة، استقبل المفوض الشرقي في 3 مايو 2018 وفد من المعارضة بقيادة نائب الرئيس السابق، محمد علي السويحلي. في السياق نفسه، استقبل رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد، في 2 يونيو 2018، في مقر الاتحاد الافريقي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والفرانكفونية، المكلف بشؤون المهجر في اتحاد جزر القمر لمناقشة آخر التطورات في الوضع في جزر القمر. ثثم بعث رئيس المفوضية الممثل لشؤون إسكات البنادق في أفريقيا، رمضان العمامرة إلى جزر القمر من 24 إلى 28 مايو 2018 للتشاور مع أصحاب المصلحة القمريين.

20. وفي هذا الصدد، قد يمكن للمؤتمرالتأكيد مجددا على التزام الاتحاد الأفريقي باتفاق فومبوني ودستور جزر القمر، ويحث سلطات الاتحاد على تعليق عملية المراجعة الدستورية وتفضيل الحوار والتشاور بشأن هذه المسألة وأن تطلب من مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي تناول القضية القمرية مرة أخرى.

(2) **القرن الأفريقي الكبير:**

21. طوال الفترة قيد الدراسة، ظل الوضع السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني يتدهور في **جنوب السودان** مع تصاعد القتال في معظم أنحاء البلد. في إطار العملية الجارية لتنشيط الاتفاق بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، توصل الطرفان، في 21 ديسمبر 2017، إلى اتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين وإتاحة وصول المساعدات الإنسانية. أعرب المؤتمر، بموجب مقرره Assembly/AU/ Dec.677 (xxx)، المعتمد خلال دورته الأخيرة المنعقد يومي 30 و31 يناير 2018، عن قلقه العميق إزاء الانتهاكات المتكررة للاتفاق، وطالب جميع الأطراف بالامتثال التام له. وعلى الرغم من هذا النداء، استمرت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والحركات المسلحة في

الاقتتال، مما تسبب في مزيد من النزوح والخسائر في الأرواح. وقد وثّقت آلية رصد ترتيبات وقف إطلاق النار والأمن الانتقالي انتهاكات للاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية. وفي 8 فبراير 2018، اجتمع المجلس وأكّد من جديد عزمه على محاسبة منتهكي الاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية. وحث مرة أخرى مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)، على وضع وتقديم إجراءات عقابية يمكن فرضها على من يعوقون عملية السلام. وفي 26 مارس 2018، اجتمع مجلس وزراء الإيجاد وقرر، من بين أمور أخرى، إحالة انتهاكات الاتفاق إلى مجلس السلم والأمن من أجل فرض الإجراءات العقابية المناسبة. كما تم حث حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة على التحقيق في هوية المخالفين ومحاسبتهم، وتم منحهم مهلة 30 يوماً لإبلاغ الإيجاد بالتقدم المحرز. حتى عند الانتهاء من إعداد هذا التقرير، لم تتلق الإيجاد أي تقارير من الطرفين.

22. من أجل التعبير عن التضامن مع شعب جنوب السودان وإشراك وتبادل وجهات النظر مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية حول التطورات في البلد، قام المجلس بتنفيذ مهمة ميدانية في الفترة من 4 إلى 9 أبريل 2018، أجرى خلالها مشاورات مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وأصحاب المصلحة المتعددين. وعقد بعد ذلك اجتماعه الـ 768 في 26 أبريل 2018 الذي إشادة خلاله بالجهود التي بذلتها مختلف الأطراف من خلال شتى المبادرات لإحلال السلام في جنوب السودان من قبل الفريق الرفيع المستوى بقيادة الإيقاد والحوار الوطني الذي أطلقه الرئيس سلفاكير وإعادة عملية توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان من قبل كل من يوغندا ومصر. حث مجلس السلم والأمن جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهذه العمليات المختلفة على موائمة وتنسيق جهودهم بغية تغطية جميع المبادرات لإحلال السلام والأمن في البلد وكذلك مواصلة تقديم الدعم للحد من المعاناة الإنسانية في البلد. حيث أشاد بالجهود التي بذلها الأطراف الفاعلة من خلال مختلف أكد مجددا طلبه من مفوضية الاتحاد الإفريقي تقديم توصيات بشأن الإجراءات العقابية المحتملة ضد الذين يعوقون البحث عن السلام. كما طلب من اللجنة المخصصة الرفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي المعنية بجنوب السودان، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والممثل السامي للاتحاد الإفريقي في جنوب السودان، بدعم من رئيس الاتحاد الأفريقي، تكثيف التواصل مع الأطراف في جنوب السودان، بالتشاور مع الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيجاد)، بهدف تعزيز الدعم لجهود السلام التي تقودها الإيجاد.

23. وفي غضون ذلك، عقد منتدى التنشيط الرفيع المستوى الذي تقوده الإيجاد جلسته الثانية من 5 إلى 16 فبراير 2018، ومرة أخرى من 17 إلى 23/أيار مايو 2018. قام الوسطاء بصياغة اقتراح لمد جسر بناءً على أوراق المواقف التي قدمها الطرفان. في 31 مايو 2018، اجتمع مجلس وزراء الإيجاد، بحضور المفوض شرقي، وأجاز اقتراح مد الجسر. واتفق الوزراء أيضا على أن يلتقي الرئيس سالفا كير والدكتور رياك مشار وجهاً لوجه خلال القمة المقبلة لرؤساء دول الإيجاد المقرر عقدها في يونيو 2018. ونظراً للانتهاكات الصارخة والمستمرة للاتفاق بشأن وقف الأعمال العدائية من قبل الأطراف، قرر مجلس الوزراء أيضا طلب إذن من قمة الإيجاد المقرر عقدها في 20 يونيو 2018 لفرض إجراءات عقابية على مرتكبي الانتهاكات.

24. قد يود المؤتمر الإشادة بالجهود التي تبذلها الإيجاد من أجل تنشيط الاتفاق بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان ومساعدة الأطراف على تحقيق السلام والمصالحة. وقد يود المؤتمر أيضا أن يحث الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، وأن تقبل بحسن نية اقتراح مد الجسر، ويؤكد مجددا دعمه لفرض إجراءات عقابية على من يعوقون الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة. وقد يود

المؤتمر التأكيد على الضرورة الحتمية لاستمرار التنسيق الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والإيجاد والأمم المتحدة، ويدعو بالتالي إلى إجراء مشاورات بين اللجنة المخصصة للاتحاد الأفريقي والإيجاد للحصول على دعم نشط لجهود الإيجاد. كما يجوز للمؤتمر الإشادة بالممثل السامي للاتحاد الأفريقي لجنوب السودان، ألفا عمر كوناري، ورئيس لجنة الرصد والتقييم المشترك، السيد فيستوس موجاي، لتضافرجهودهما من أجل تنفيذ الاتفاق بشأن تسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. قد يود المؤتمر أيضا أن يرحب بالجهود المتواصلة للرئيس يويري ك. موسفيني رئيس أوغندا وفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس مصر لدعم عملية إعادة توحيد الحركة الشعبية لتحرير السودان.

25. وفي الوقت نفسه، تم إحراز تقدم اسمي في منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان في **السودان**. وزاد الانقسام داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان والشمال (الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال) من تعقيد العملية. وعلى الرغم من أن الحكومة والحركات المسلحة في دارفور تواصل التوقيع على وقف إطلاق النار من جانب واحد، تفيد تقارير عن انتهاكات لهذه الالتزامات. وفي الفترة من 2 إلى 4 فبراير 2018، دعا فريق التنفيذ الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي إلى عقد اجتماع بين ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان - الشمال وحكومة السودان لمواصلة مفاوضاتهم. ومما يؤسف له أن الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق، حيث توقفت المحادثات حول مسألة وصول المساعدات الإنسانية. ومع ذلك، في 4 فبراير 2018، أكد الطرفان مجددا، من خلال بيان مشترك، الالتزام بالتوصل إلى سلام دائم وإلى الاجتماع مرة أخرى بدعوة من الفريق لاستكمال المفاوضات بشأن وقف الأعمال العدائية.

26. خلال الفترة قيد الدراسة، ظل الوضع الأمني في دارفور مستقرا نسبيا، مع تناقص كبير في حدة الاقتتال بين حكومة السودان والحركات المسلحة، وكذلك في الاشتباكات بين الطوائف في مختلف أنحاء دارفور، باستثناء بعض أجزاء جبل مرة، وهي المنطقة التي أُبلغ فيها عن وقوع عدد من الوفيات في مايو 2018. في الفترة من 7 إلى 13 أبريل 2018، قام مفوض السلم والأمن، السفير إسماعيل شرقي، ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة لحفظ السلام، جان بيير لاكروا، بزيارة إلى الخرطوم ودارفور للتشاور مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. وبالمثل، أوفد مجلس السلم والأمن بعثة ميدانية إلى السودان من 5 إلى 9 مايو 2018، للتعبير عن تضامنه مع شعب السودان، لا سيما في دارفور، وتقييم الاتجاهات الأمنية الحالية في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (اليوناميد) في منطقة العمليات بدارفور. وخلال هاتين الزيارتين، أقرت الوفدان بتحسن الوضع الأمني العام مقارنة بما كان عليه الأمر في السنوات السابقة. وأكدت السلطات السودانية وقادة النازحين على أهمية دعم التعافي المبكر والتنمية من الحكومة والمجتمع الدولي معا. وفي الوقت نفسه، في 18 مايو 2018، أكد المجلس ضرورة الانسحاب التدريجي لبعثة اليوناميد، في الوقت الذي حث فيه الحكومة على الاستمرار، من خلال اللجان المتبقية من السلطة الإقليمية لدارفور، على تكثيف الجهود من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بكل من الأراضي، عودة النازحين، المصالحة، بناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع في دارفور. وحث المجلس أيضا الممثل الخاص المشترك على العمل بشكل وثيق مع حكومة السودان لضمان وجود دعم دولي كاف لهذه المبادرة الرئيسية.

27. وعلاوة على ذلك، قام فريق المراجعة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بزيارة الخرطوم ودارفور من 2 إلى 13 أبريل 2018 وأعد تقريرا خاصا للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. يغطي التقرير الفترة من 1 يوليو 2017 إلى 15 مايو 2018، ويتضمن تحليلاً للنزاع، ويصف الوضع الأمني الحالي والعوامل الرئيسية المسببة للنزاع في دارفور، والوضع

السياسي والإنساني، فضلاً عن الاحتياجات الإنمائية لتجنب العودة إلى النزاع. وهذا التقرير الذي بحثه مجلسالسلم والأمن ومجلس الأمن الدولي في 11 يونيو 2018، يقترح نهجا منقحا لدارفور، نهجا يتضمن مفهومًا جديدًا للبعثة مع أولويات معدلة لليوناميد بالإضافة إلى مفهوم انتقالي بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وفق إطار زمني ميستغرق عامين للحفاظ على السلام في دارفور.

28. قد يود المؤتمر الإشادة بكل من حكومة السودان والبعثة المختلطة لجهودهما التعاونية في معالجة أزمة دارفور. وقد ترغب الجمعية أيضا في التأكيد على الحاجة إلى عملية سحب تدريجي، مع مراعاة ضعف السكان المحليين. قد يود المؤتمر يود المؤتمر أيضاً أنحيث الحكومة على الاستمرار، من خلال اللجان المتبقية التابعة لسلطة دارفور الإقليمية، في تكثيف الجهود من أجل معالجة قضايا الأراضي وعودة النازحين والمصالحة وبناء السلام ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع السوداني في دارفور.

29. مازالت **العلاقة بين السودان وجنوب السودان** مستقرة، وإن كانت هناك اتهامات من كلا الجانبين من حين إلى آخر بدعم الحركات المتمردة لبعضها البعض. وتتواصل جهود تنفيذ اتفاقية التعاون في سبتمبر 2012 بمساعدة فريق التنفيذ رفيع المستوى التابع للاتحاد الإفريقي المعني بالسودان وجنوب السودان. وفي 4 فبراير 2018، عقد فريق التنفيذ رفيع المستوى التابع للاتحاد الإفريقي المعني بالسودان وجنوب السودان، آلية مشتركة للأمن السياسي في دورة استثنائية في أديس أبابا برئاسة الرئيس السابق عبد السلام أبو بكر، بمشاركة عالية المستوى من الأطراف المشتركة في الآلية المشتركة لرصد التحقق من الحدود. وتوصلت الآلية المشتركة للأمن السياسي إلى قرارات رئيسية لمعالجة جميع المخاوف التي أعرب عنها مجلس الأمن فيما يتعلق بالآلية المشتركة لرصد التحقق من الحدود وعملها. وسيواصل الفريق إشراك الأطراف لضمان التنفيذ الكامل لهذه القرارات في غضون الأطر الزمنية المحددة والأمور المتعلقة بأبيي.

30. يمكن للمؤتمر أن يشجع مفوضية الاتحاد الأفريقي على الاستمرار في التواصل مع حكومتي السودان وجنوب السودان لمساعدتهما على بناء دولتين قادرتين على البقاء وتتعايشان في السلام. قد يود المؤتمر أيضاً أن يحثّ الحكومتين على تنفيذ التزاماتهما على النحو المبين في اتفاق التعاون لعام 2012 والقرارات اللاحقة للآلية المشتركة للأمن السياسي.

31. اتبعت حكومة **الصومال** الاتحادية، بقيادة الرئيس محمد عبد الله محمد، جدول أعمال طموح يقوم بتسجيل معالم رئيسية سياسية واقتصادية بينما يعزز السلام نسبيا في جميع أنحاء الصومال. ويُعزى السلام النسبي الحالي في جميع أنحاء البلاد إلى الشراكة المتزايدة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية. وقد مكن استغلال تواجد بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب وسط الصومال حكومة الصومال الاتحادية من الاستناد على المجال السياسي، بما في ذلك من خلال توطيد النظام الاتحادي والشروع في إصلاحات سياسية جوهرية.

32. تحدد خارطة الطريق السياسية لحكومة الصومال الاتحادية التي وافق عليها البرلمان في يناير 2018، معالم رئيسية وجداول زمنية محددة لتحقيق الأهداف قبل نهاية 2020. وفي الوقت الحالي، تحرز الحكومة تقدمًا في الإعداد للانتخابات العامة المقرر إجراءها في 2020، وتتناول الانتهاء من مراجعة الدستور مع بدء مؤتمرها الدستوري الوطني، والتشاور بشأن القضايا المعقدة المتعلقة بالمصالحة السياسية، والنظام الاتحادي، وتقاسم السلطة والموارد.

33. بدأت حكومة الصومال الاتحادية تركيز جهودها على وضع خطة انتقالية واقعية تستند إلى الظروف لنقل مسؤوليات الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية. منذ يناير 2018، ومن خلال المجموعة الأساسية الانتقالية، قادت حكومة الصومال الاتحادية عملية التخطيط للعملية الانتقالية من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية وتنفيذها. تمت الموافقة على الخطة الانتقالية النهائية على نطاق واسع في الصومال، بما في ذلك مجلس الوزراء والدول الأعضاء الاتحادية. كما أيدها أيضا الاجتماع الـ769 لمجلس السلم والأمن المنعقد في 30 أبريل 2018 واجتماع الأمن الرفيع المستوى المعني بالصومال في بروكسل المنعقد في 2 مايو 2018.

34. تجدر الإشارة إلى أن المبعوثين الخاصين، السفير رمطان لعمامرة الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بإسكات صوت البنادق، والسيد جان ماري غينو وكيل الأمين العام السابق المعني بعمليات حفظ السلام، الذين عينهما رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين العام للأمم المتحدة لاستكشاف الخيارات المتاحة للتمويل المستقبلي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أجريا مشاوراتهما مع مختلف أصحاب المصلحة الرئيسيين، من يناير إلى أبريل 2018 وانتهيا من إعداد تقريرهما في 6 أبريل 2018.

35. عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 2372، أجرت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي استعراضا رابعا بشكل مشترك للبعثة من 11 إلى 17 مايو 2018، لإعداد حصيلة عن الوضع الانتقالي حتى الآن، بما في ذلك تطوير المؤسسات الأمنية الصومالية، وتقديم توصيات بشأن الانتقال التدريجي من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية، بما في ذلك خلال الفترة الانتخابية، مع مراعاة قدرات قوات الأمن الصومالية.

36. لا يزال اقتصاد الصومال في طريقه إلى الانتعاش. تحت إشراف رئيس الوزراء حسن خير، وضعت حكومة الصومال الاتحادية إطارا للسياسات وتدابير تسهيلية تستند إلى خطة التنمية الوطنية، لتحسين أداء الاقتصاد وخاصة القطاع المالي. سجلت خطة التنمية الوطنية تقدما كبيرا، بما في ذلك أداء الحكومة في برنامجها الثاني الذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي (برنامج يتابعه خبراء الصندوق)، ما نتج عنه تحقيق إيرادات محلية بقيمة 42 مليون دولار أمريكي -وهو الهدف الذي حدده صندوق النقد الدولي، والذي سيفتح طريقا لتخفيف عبء الديون. علاوة على ذلك، أتاح تعاون الصومال مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى، مثل البنك الدولي، إحراز تقدم في مكافحتها للفساد وساعد في دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية بشكل منتظم.

37. شهدت حكومة الصومال الاتحادية زيادة في حالات الانسحاب من حركة الشباب، بما في ذلك المنشقين ذوي المستوى العالي من صفوف قيادتها. يأتي ذلك بعد العروض المتكررة من الرئيس "فرماجو" إلى العفو عن مقاتلي الشباب الذين يتخلون عن الأنشطة الإرهابية ويتبنون السلام في المجتمع. ونظراً للأعداد المتزايدة، تقوم حكومة الصومال الاتحادية، بالتشاور مع دولها الأعضاء الفيدرالية، بوضع إطار لمعالجة إمكانية حدوث انشقاقات واسعة النطاق من حركة الشباب.

38. في حين كان هناك تقدم ملحوظ في الصومال، لا تزال حكومة الصومال الاتحادية تواجه تحديات خطيرة، بما في ذلك آثار أزمة الخليج المستمرة، والوضع الأمني المتقلب في بعض أجزاء البلاد مع محاولة حركة الشباب استغلال امتداد أزمة الخليج إلى البلد لشن هجمات عشوائية ضد السكان والمسؤولين الحكوميين والموظفين الدوليين وقوات الأمن الصومالية وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

39. قد يود المؤتمر تشجيع الخطة الانتقالية في الصومال، والتأكيد مجددا على دعم الاتحاد الإفريقي لحكومة الصومال الاتحادية في أنشطتها لتنفيذ المرحلة الانتقالية، والثناء على جهود رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي والأمين العام في استكشاف خيارات تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، من خلال المبعوثين رمطان لعمامرة وجان ماري غيهينو. قد يرغب المؤتمر كذلك في أن يطلب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الموافقة على التوصيات الواردة في تقرير مبعوثي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للحصول على تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية خلال الفترة الانتقالية، وتجديد دعوته للأمم المتحدة لتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية بشكل يمكن التنبؤ به ومستدام من المساهمات المقدرة للأمم المتحدة.

40. لاح بصيص من الأمل في العلاقات بين **إثيوبيا وإريتريا** في أعقاب ما أعلنه مؤخرا رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، معالي الدكتور أبي أحمد، عن أن حكومته ستنفذ الاتفاق الكامل بين حكومة دولة إريتريا وحكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في 2000، المعروف أيضا باسم اتفاق الجزائر، وتوافق على قرار لجنة الحدود الإثيوبية الإريترية. تبع ذلك قرار الرئيس إسياس أفورقي رئيس دولة إرتريا في 20 يونيو 2018 إرسال وفد إلى أديس أبابا لحوار بناء مع إثيوبيا. وبصفته إحدى الجهات الضامنة لاتفاق الجزائر، يظل الاتحاد الأفريقي ملتزماً بتشجيع الحوار بين البلدين بهدف معالجة المسائل المعلقة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تطبيع العلاقات.

41. قد يود المؤتمر أن يشيد بحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لالتزامها الأخير بتنفيذ اتفاق الجزائر للسلام الذي وقعته مع إريتريا في أعقاب انتهاء الحرب بين البلدين و"بموافقته الكاملة" على قرار لجنة الحدود الإريترية الإثيوبية. قد يود المؤتمر أن يشيد بالرئيس أسياس أفورقي رئيس دولة إترتريا للخطوة الجرئية التي اتخذها لفتح فصل جديد من التعاون وحسن الجوار. يحث المؤتمر بشدة حكومتي إريتريا وإثيوبيا، على العمل، دون تأخير، على تهيئة الظروف اللازمة للتنفيذ الكامل لاتفاق الجزائر للسلام ولقرار لجنة الحدود الإثيوبية الإرترية ويجدد المؤتمر تأكيد التزامه بمساعدة الطرفين في جهودهما لتطبيع العلاقات وتوحيد شعبيهما اللذين يتقاسمان تاريخا طويلا وثقافة مشتركة.

(3) **إقليم البحيرات الكبرى:**

42. خلال الدورة العادية الـ30، حث المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي التي تملك القدرات اللوجستية اللازمة على التكرم بإتاحتها **لجمهورية الكونغو الديمقراطية** لإنجاح العملية الانتخابية، وشجع الاتحاد الأفريقي ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والأمم المتحدة لمواصلة العمل معا من أجل تقديم دعم مالي ولوجستي وأمني متماسك وفعال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل إجراء الانتخابات. كما أعرب المؤتمر عن دعمه الكامل للجهود التي يبذلها رئيس المفوضية في توجيه السلطات الكونغولية، في حين حثها على اتخاذ تدابير ترمي إلى تهدئة الحياة السياسية. نظم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ورشة عمل للخبراء والاجتماع العشرين للجنة الدعم الفني لآلية الرقابة الإقليمية، واتفاقا إطاريا للسلم والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم، بشكل مشترك في أديس أبابا من 26 إلى 28 فبراير 2018، بهدف استعراض حالة تنفيذ الاتفاق الإطاري وتحديد التدابير الممكنة لإعادة بعث عملية المراقبة، أعقبها الاجتماع الـ758 لمجلس السلم والأمن في 14 مارس 2018. وأكد المجلس من جديد التزامه بتنفيذ الاتفاق الإطاري المذكور وأشار إلى التقدم المحرز في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية

المقرر إجراؤها في 23 ديسمبر 2018. ورحب المجلس أيضا بمختلف المبادرات التي اتخذتها مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والدول الأعضاء الأخرى مثل الجابون وزيمبابوي، الرامية لدعم الزخم قبل الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكذلك استقبل الرئيس جواو منويل كونسالفييز لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا بصفته رئيس المؤتمر الدولي حول منطقة البحيرات الكبرى، الرئيس جوزيف كابيلا للتشاور معه حول الانتخابات المقبلة في جمهورية الكنغو الديمقراطية.

43. منذ مارس 2018، سادت حالة من الهدوء ويبدو أنها تعززت في البلاد. تراجعت حدة التوترات القوية التي سادت بين يناير وفبراير 2018 بشكل كبير، مما وفر مجالا لبيئة عامة أكثر ملاءمة للعبة السياسية.

44. من ناحية أخرى، تم إحراز تقدم كبير في العملية الانتخابية، والتي تميزت بشكل خاص بنهاية عمليات التسجيل على المستوى الوطني. قد اعتمد البرلمان قانون تحديد وتوزيع المقاعد في البرلمان على أساس الدوائر الانتخابية وتجري المناقشات لاعتماد قانون توزيع المقاعد وأعلنه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية إيزانا لدخوله حيز التنفيذ. ومع ذلك، فإن مراجعة القوائم الانتخابية الذي أجرته المنظمة الدولية للفرنكفونية من 06 إلى 25 مايو 2018، كشفت أنه تم تسجيل 16.6% من الناخبين، أو 6.640.000 ناخب دون وجود بصمات الأصابع، ثم أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات شرعت في حذف 6.8 مليون ناخب خلال عملية حذف الأسماء المكررة. علاوة على ذلك، دار الجدل حول جهاز التصويت الذي قدمته اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والذي رفضته المعارضة. ومع ذلك، لا تزال اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تصر على استخدام هذا الجهاز، الذي يعتبر حسبها عنصرا لترشيد العملية الانتخابية، وبدونه ستضطر إلى تأجيل الانتخابات إلى أبريل 2019. ومن الضروري أيضا التأسف على الصعوبات التي تعترض عمل مجموعة الخبراء الانتخابيين الذين أرسلهم الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

45. وفيما يتعلق بالوضع الأمني، تبين التقارير التي تقدمها بانتظام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وضعا معقدا يمكن أن يكون له تأثير حقيقي على إجراء الانتخابات المقبلة، بسبب الخطاب السياسي الذي يصدر عن بعض الجماعات المسلحة الوطنية. وتشير هذه التقارير إلى دورات متكررة وجديدة من الصراع والعنف ترتكبها الجماعات المسلحة الوطنية والأجنبية على حد سواء، وتزايد العنف بين الطوائف، والعنف من جانب بعض الميليشيات في بعض أجزاء البلد، إضافة إلى تفاقم الوضع الإنساني الذي وصل إلى أبعاد كارثية في مناطق معينة من البلاد. وتضاعف عدد النازحين الكونغوليين ليبلغ 4.49 مليون. ويقدر عدد اللاجئين الكونغوليين الفارين من البلد بنحو 714.000. ويحتاج ما لا يقل عن 13.1 مليون كونغولي إلى مساعدة إنسانية، منهم أكثر من 7.7 ملايين يعانون من انعدام الأمن الغذائي بشدة. وفي هذا السياق الإنساني المقلق، تم الإبلاغ عن تفشي حمى الإيبولا في بيكو، مقاطعة إكواتور في 8 مايو 2018. اعتبارا من 31 مايو 2018، تم الإبلاغ عن 58 حالة و27 حالة وفاة.

46. وفي هذا السياق، قد يود المؤتمر أن يرحب بالجهود اللافتة للنظر التي تبذلها السلطات الكونغولية، واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في التحضير لتنظيم الانتخابات المقبلة. وينبغي عليه أن يجدد دعوته

لتعبئة الدعم اللازم من الدول الأعضاء من أجل نجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية المقررة في ديسمبر 2018 في الكونغو. كما قد يود المؤتمر أن الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية الكونغولية على تفضيل التسويات السياسية من أجل الحفاظ على هذه الديناميكية المواتية للمنافسة الانتخابية السلمية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يطلب من اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة اتخاذ التدابير اللازمة لتفعيل فريق الخبراء الانتخابيين الذين أرسلهم الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليون حتى يتمكن هذا الفريق من تقديم المساعدة والضمانات أو التأمين اللازم فيما يتعلق باستخدام جهاز التصويت. كما قد يود المؤتمر أن يحث السلطات الكونغولية على التعاون الكامل مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفرقة التدخل فيما يتعلق بعمليات تأمين البلد وتحييد الجماعات المسلحة. في الأخير، قد يود المؤتمر أن يظهر تعاطفه مع الشعب الكونغولي في مواجهة تفشي فيروس الإيبولا ويطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي دعم المتضررين. ويطلب من مجلس السلم والأمن أن يظل معنيا بنشاط بهذه المسألة.

47. لم تشهد الحالة في **جمهورية أفريقيا الوسطى** أي تطور مشجع خلال الفترة قيد الاستعراض. وخلال أشهر مارس وأبريل ومايو 2018، تضاعف العنف في عدة مقاطعات من البلد، ولكن أيضا في بانغي. وتدخلت قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مرارا وتكرارا، خاصة في الكيلومتر5 لتفكيك قواعد الجماعات المسلحة المعروفة بقواعد للدفاع عن النفس، والتي تبتز التجار. ومنذ ديسمبر عام 2017، تميزت مجموعة مسلحة مثل الجبهة الشعبية لإحياء أفريقيا الوسطى التابعة لنور الدين آدم بحشد قواتها من أجل الشروع في الأعمال العدائية على نطاق أوسع أو التهديد بالهجوم، ولكن المجموعة ظلت تنفي ذلك دائما.

48. وفي هذا السياق قام كل من مجلس الأمن التابع للاتحاد الافريقي واللجنة السياسية والأمنية للاتحاد الأوروبي ببعثة مشتركة لجمهورية أفريقيا الوسطى يومي 7 و8 مارس 2018، وذلك في سياق تعزيز التعاون والحوار السياسي بين المنظمتين، والذي تجلى بالفعل من خلال بعثة مشتركة مماثلة تم الاضطلاع بها في مالي في فبراير 2015. مكنت البعثة المشتركة من تقييم الحجم الكبير لاحتياجات المساعدة الخاصة بجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل بناء القدرة على تكيف البلد وإزالة مخاطر عدم الاستقرار.

49. كانت المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى هي المحور الرئيسي لجهود الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في أفريقيا الوسطى. وقام فريق تسهيل المبادرة، في الفترة من 19 فبراير إلى 1 أبريل 2018، بجولة ثانية من الاجتماعات مع كل من الجماعات المسلحة والسلطات الإدارية المحلية وممثلي المجتمع المدني. وأقر الفريق بضرورة قيام الحكومة المركزية بتسريع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تنتظره عدة جماعات مسلحة، وإعادة نشر جميع سلطات المحافظات بما في ذلك دعمها بوسائل النفل وتأهيل المباني الإدارية. ونظم الفريق من 30 أبريل إلى 4 مايو 2018، في أديس أبابا، بدعم من الاتحاد الأوروبي، خلوة لصالح أعضائه لتعزيز القدرات في مجال التسهيل والإدارة السلمية للنزاعات.

50. تندرج البعثة المشتركة التي قام بها مفوض السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، السفير إسماعيل شرقي، ومساعد الأمين العام لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، جان بيير لاكروا، وعقد الاجتماع الأول لفريق الدعم الدولي لأفريقيا الوسطى في بانغي في 11 أبريل عام 2018، تندرج أيضا في إطار الجهود المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ولكن أيضا المجموعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا لتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في جمهورية إفريقيا الوسطى.

51. لايزال الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى هشا بما في ذلك الوضع الإنساني. وفي هذا السياق، يمكن للمؤتمر أن يقدم دعمه الكامل إلى سلطات أفريقيا الوسطى في جهودها لاستعادة النظام والسلطة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك إعادة الإعمار الشامل للبلد. يمكن للمؤتمر أن يدين جميع الأعمال التي تقوم بها الجماعات المسلحة في البلد ويعيد دعوته الموجه لهذه الجماعات لوضع حد نهائي للهجمات، واحترام السلطات المنتخبة واللامركزية وتلتحق دون قيد أو شرط بالعملية السياسية لتسوية الأزمة المستمرة. وينبغي أن تدعو الدول الأعضاء في الفريق ولكن أيضا الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأفريقي إلى تقديم الدعم لتنفيذ المبادرة الأفريقية. قد يود المؤتمر أن يندد بجميع أعمال المجموعات المسلحة في البلد.

52. كما يمكن للمؤتمر أن يرحب بالجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون لجمهورية أفريقيا الوسطى، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي، ويشجعهم على متابعة هذه الجهود بما في ذلك مضاعفة هذه الجهود دعما للوضع الإنساني في البلد وخاصة الوضع في مخيمات النازحين داخليا. كما ينبغي له أن يشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع الإصرار على التعزيز الفعال للبعثة كما أعلن في نوفمبر 2017. وينبغي أن يدعو الدول الأعضاء في منطقة وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي إلى بذل جهود إضافيى لدعم جمهورية أفريقيا الوسطى.

53. منذ مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي الثلاثين المنعقد في أديس أبابا يومي 29 و30 يناير 2018، ظلت **الحالة السياسية في بوروندي** مصدر قلق للاتحاد الأفريقي، الذي واصل جهوده بالتعاون مع جماعة شرق أفريقيا لدعم الأطراف البوروندية في التغلب على العقبات واستئناف الحوار بعد الجمود في أروشا في ديسمبر 2017. وقرر رؤساء دول وحكومات جماعة شرق افريقيا المجتمعون في كمبالا في 23 فبراير 2018 بمناسبة قمتهم التاسعة عشرة، مواصلة جهودهم لإحياء عملية الحوار. وردا على هذا النداء، قرر الميسر، الرئيس السابق بنيامين أمكابا، عقد الجولة الخامسة من المفاوضات في عنتيبي في الفترة من 24 إلى 28 أبريل 2018. غير ان الحكومة البوروندية، أعلنت، وهي في مرحلة التحضير الكامل للاستفتاء على الدستور، أنها لن تكون مستعدة في التاريخ المشار إليه، مما دفع الميسر إلى تعليق مبادرته.

54. وفيما يتعلق بالأمن، يجدر التذكير بأن الحالة ظلت مستقرة عموما، رغم أن المعارضة أبلغت باستمرار عن حالات من المضايقات والاعتقالات التعسفية والتهديدات لمؤيديها ولأي شخص يؤيد الامتناع عن التصويت أو يعارض الاستفتاء. وتم فتح الحملة فعليًا في الفاتح مايو لتنتهي في 14 مايو، وتم إجراء الاستفتاء في 17 مايو عام 2018. وبشكل عام، جرت الحملة دون وقوع حوادث كبيرة، باستثناء الهجوم من قبل مجموعة لا تزال مجهولة خلال ليلة 11 إلى 12 مايو في تل روغاريكا، في بلدية بوغندا، مقاطعة سيبيتوكي، والذي خلف 26 قتيلاً و7 جرحى وفقًا للحصيلة الرسمية. وخلال هذه الفترة، واصلت الحكومة عملية الإفراج عن السجناء السياسيين التي تم الأعلان عنها في العام الماضي من قبل رئيس الدولة: هكذا، في 16 مارس، تم الإفراج عن 740 سجينا، بينهم 450 "متظاهرا" في أحداث عام 2015. شجبت المعارضة من جانبها، إغلاق وسائل الإعلام الرسمية والمضايقات والاعتقالات التعسفية والتهديدات. وتم تعليق اثنتين (2) من وسائل الإعلام الأجنبية، البيبي سي وصوت امريكا لمدة ستة (6) أشهر بسبب الافتقار إلى المهنية. إضافة إلى ذلك، لم يتم بعدُ التوقيع على مذكرة التفاهم المتعلق بنشر الخبراء العسكريين ومراقبي حقوق الإنسان.

55. عقب إعلان نتائج الاستفتاء، أعلن الرئيس إنكورونزيزا أنه لن يترشح للانتخاب الرئاسي في 2020 وأنه سيؤيد الرئيس القادم.

56. وفيما يتعلق بالوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي، تجدر الإشارة إلى أنه في بداية شهر أبريل 2018، تمت إعادة 1600 لاجئ بوروندي إلى بلد المنشأ، ويجدر بالملاظة أن بوروندي، وتنزانيا، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قد أبرمت اتفاقية لمواصلة العودة الطوعية للاجئين إلى اوطانهم. كانوا قد فروا من مخيم في جمهورية الكونغو الديمقراطية عائدين إلى رواندا. وظلت الحالة الاجتماعية -الاقتصادية العامة للبلد هشة، في سياق العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على السلطات البوروندية.

57. قد يود المؤتمر أن يحيط علما ببيان الرئيس بيير نكورونزيزا بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية في عام 2020، ويدعو الحكومة وجميع الأطراف الفاعلة السياسية إلى العمل معا لتعزيز الحوار الشامل والتوافقي. يجوز للمؤتمر أن يطلب من المفوضية أن تدعم بوروندي خلال هذه المرحلة وأن تسهم، مع جماعة شرق أفريقيا وميسرها، سعادة السيد بنيامين مكابا، في نجاح الحوار الشامل وتعزيز الديمقراطية ومراعاة حقوق الإنسان في بوروندي. كما يمكن للمؤتمر أن يهنئ سعادة السيد يوري موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا ووسيط جماعة شرق أفريقيا للحوار بين الأطراف البوروندية. قد يود المؤتمر أن يشيد ببورندي وتنزانيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين على توقيع اتفاقية بينها تتعلق بعودة اللاجئين البوروندييين. وقد يود أن يدعوا إلى رفع الاتحاد الأوروبي العقوبات التي فرضها على بوروندي وذلك للتخفيف من المحنة الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

(4) **غرب أفريقيا والساحل:**

58. ظل الوضع في غينيا - بيساو مصدر قلق كبير، لا سيما خلال الدورة العادية الثلاثين التي انعقدت يومي 28 و29 يناير 2018، في أديس أبابا، حيث دعى المؤتمر أصحاب المصلحة في غينيا - بيساو إلى تنفيذ خارطة طريق بيساو لعام 2016 واتفاق كوناكري، من أجل حل الأزمة وضمان إجراء انتخابات 2018 التشريعية بنجاح وفي الموعد المقرر. وأكد المؤتمر أيضا المسؤولية الرئيسية لرئيس الجمهورية في تهيئة الظروف لتشجيع الحوار الشامل والحقيقي وحث جميع أصحاب المصلحة على الامتناع عن أعمال من شأنها أن تزيد من تأزم الأوضاع. وأكد المؤتمر كذلك دعمه لجهود الوساطة التي كانت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تبذلها آنذك في تعزيز الاستقرار في غينيا - بيساو.

59. وفي 29 مارس 2018، في أديس أبابا، أكد مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ760 مقررات المؤتمر وشدد على أن اتفاق كوناكري لعام 2016 يظل الإطار الرئيسي للحل السلمي للأزمة السياسية، ودعا الأطراف الفاعلة في غينيا بيساو إلى الوفاء بالتزاماتها وتنفيذ خارطة طريق بيساو لعام 2016 واتفاقية كوناكري. علاوة على ذلك، أكد المجلس أن العقوبات التي تفرضها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تبقى سارية حتى يتم تنفيذ اتفاق كوناكري بالكامل.

60. خلال الفترة قيد الدراسة، انعقد عقد رؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) قمة استثنائية في 14 أبريل 2018 في لومي، توجو، شددوا خلالها، من بين جوانب أخرى، على ضرورة تنفيذ اتفاق كوناكري تنفيذا كاملا. وفي هذا السياق، ذكر رئيس الجمهورية خوسيه ماريو فاز أن الأطراف توصلت إلى توافق بشأن بعض الجوانب الرئيسية لاتفاق كوناكري، بما في ذلك ترشيح السيد أريستيديش جوميس رئيسا جديدا للوزراء. كما اتفقوا في 18 نوفمبر 2018 على موعد الانتخابات التشريعية. وفي وقت لاحق، أجازت الإكواس التوافق ومددت ولاية بعثتها في غينيا - بيساو حتى 30 يونيو 2018.

61. في 16 أبريل 2018، في أعقاب مؤتمر القمة الاستثنائية للإكواس المنعقدة في 14 أبريل 2018، في لومي، توجو، قام رئيس الجمهورية، خوسيه ماريو فاز، بإقالة رئيس الوزراء، السيد أرتور سيلفا، وعين السيد أريستيديش جوميز خلفا له. وعلاوة على ذلك، في 19 أبريل، انتخبت الجلسة العامة للجمعية الشعبية الوطنية جميع المسؤولين في اللجنة الوطنية للانتخابات، ومددت ولاية السلطة التشريعية وأجازت 18 نوفمبر 2018 موعدا للانتخابات التشريعية. وفي 26 أبريل 2018، قام الرئيس خوسيه ماريو فاز بتنصيب الحكومة الجديدة بمشاركة جميع الأحزاب السياسية.

62. قد يود المؤتمر أن يشيد بزعماء غينيا - بيساو لالتزامهم باتفاق كوناكري لعام 2016، حيث أثبتوا التزامهم بدستور البلد واحترامه. وقد يؤكد المؤتمر أيضا أنه، رغم إحراز بعض التقدم، فمن الضرورة الحتمية أن تعزز غينيا بيساو المكاسب التي تحققت حتى الآن من خلال العمل سويا من أجل مصلحة البلد. وقد يود المؤتمر كذلك أن يعرب مجددا عن تقديره للجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والإكواس ومجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة من أجل معالجة الوضع غينيا - بيساو من خلال البحث عن حل دائم للأزمة في غينيا - بيساو.

63. تميزت الحالة في مالي خلال الفترة قيد الاستعراض بالأعمال التحضيرية للانتخابات الرئاسية المقبلة. وبموجب خارطة الطريق لتنفيذ الجدول الزمني للإجراءات ذات الأولوية، والتي تم توقيعها في 22 مارس 2018، وافق الموقعون على الاتفاقية على تأجيل الانتخابات الإقليمية والمحلية والبلدية. وفي هذا السياق، اتخذت حكومة مالي تدابير تلبي متطلبات الطبقة السياسية برمتها، وبالتالي تضمن تنظيم انتخابات سلمية. ويتعلق الامر بالذات باعتماد قانون انتخابي جديد ومراجعة القوائم الانتخابية. وفي 27 أبريل 2018، عقدت الحكومة اجتماعًا رسميًا مع هيئة الناخبين بشأن الاقتراع الرئاسي في 29 يوليو 2018. وفي ضوء هذا، نشر رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي في الفترة من 9 إلى 18 مايو 2018، بعثة لمراقبة الوضع قبل الانتخابات.

64. تميزت الحالة في مالي أيضا بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، الذي انبثق عن عملية الجزائر. وفي هذا السياق، تم إحراز تقدم، ولا سيما توقيع الأطراف على خارطة طريق لتنفيذ الجدول الزمني للإجراءات ذات الأولوية، والتدابير الرامية إلى تزويد السلطات المؤقتة بالوسائل اللازمة لتشغيلها؛ واعتماد قانون ينشئ مجتمعات ميناكا وتاودنيت، وتنصيب المراقب المستقل؛ وإنشاء مقر آلية التشغيل التنسيقي القائم في كيدال، وتوفير وسائل لوجستية لبناء قدرات آلية التشغيل التنسيقي في كاو، والجهود المستمرة للتسجيل المسبق للمقاتلين المؤهلين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الخ. ومن المهم أيضا الإشارة إلى تعزيز الثقة بين الأطراف الموقعة، والزيارات الأخيرة لرئيس وزراء مالي إلى كيدال ومناطق أخرى من الشمال التي هي مثال على هذه الثقة.

65. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هامة. يتعلق الأمر بالاستفتاء على الدستور، الذي تم تأجيله إلى أجل غير مسمى، والتأخير في بدء تفعيل عملية التجميع والتكامل ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتكثيف الهجمات الإرهابية، والاشتباكات الطائفية بين طائفتي الفولاني ودوغون وبين الفولاني والدوساك، وتدهور الأمن في الشمال وفي الوسط، مما يؤدي إلى تكاثر انتهاكات حقوق الإنسان، إلخ. ومن المهم التأكيد على أن الأطراف في الاتفاق تواصل مشاوراتها بهدف إدارة القضايا المعلقة في سياق تنفيذ الاتفاق.

66. فيما يتعلق بمنطقة الساحل، تميز الوضع بتكثيف الهجمات الإرهابية في شمال ووسط مالي، وكذلك في المنطقة الحدودية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وخاصة ضد المدنيين وقوات الدفاع والأمن

في دول المنطقة والقوات الدولية المتواجدة في مالي، ولا سيما قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية باركان الفرنسية وكذلك انتشار الجماعات الإرهابية وجماعات مسلحة أخرى.

67. وفي هذا السياق الخاص جدا بمالي ومنطقة الساحل عقدت وحدة تنسيق برنامج الدعم اجتماعها الـ 759 في 23 مارس 2018، واستعرضت الوضع في مالي ومنطقة الساحل وتفعيل القوة المشتركة لدول الساحل الخمس. وقرر المجلس، من بين جملة أمورأخرى، تمديد فترة نشر القوة المشتركة لدول الساحل الخمس لفترة إضافية مدتها اثني عشر (12) شهرا اعتبارا من 12 أبريل 2018، واكد على الضرورة الحتمية التي يكتسيها تعزيز قدرات قوات دفاع وأمن مالي، سواء من حيث التدريب والمعدات.

68. عقد الاتحاد الأفريقي في مارس 2018، اجتماعا استشاريا استراتيجيا حول الساحل بهدف رئيسي هو استعراض الوضع مع جميع شركائه ووضع خارطة طريق أكثر واقعية فيما يتعلق بمنطقة الساحل. وبالنظر إلى الصعوبات التي تم التعرض لها في تنفيذ الاتفاق المذكورآنفا في مالي، من المهم أن يدعم الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بقوة العملية الانتخابية المالية لإجراء انتخابات بلدية محلية وجزئية، وإقليمية ورئاسية سلمية وبالتراضي. ونظرا لخطورة الوضع في مالي وفي منطقة الساحل وخصائصه، فإن من الضروري وجود استجابة منسقة على الصعيد الإقليمي والقاري والدولي.

69. تم إحراز تقدم في الجهود الرامية إلى تفعيل **القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس.** حيث على وجه التحديد، إحراز تقدم كبير في إنشاء مركز القيادة المركزية للقوة، والإطلاق الفعلي للقوة المشتركة، في نوفمبر 2017 وفبراير 2018، لعمليات مشتركة عبر الحدود بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وإطلاق عملية مشتركة بين وحدات القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس، في مايو 2018 من بوركينا فاسو والنيجر، بهدف الحد من حرية عمل الجماعات الإرهابية على مساحة تبلغ حوالي 4000 كيلومتر مربع. وأكدت هذه العمليات القدرة التشغيلية للقوة المشتركة، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به في هذا المجال.

70. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على الحاجة إلى مزيد من الوقت لكي تصبح القوة المشتركة جاهزة للعمل بشكل كامل، لا سيما بسبب الافتقار إلى التمويل المستدام والمعدات والدعم اللوجستي، وكذلك التأخر في صرف التعهدات التي قدمها المجتمع الدولي، خاصة من قبل المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الساحل الذي عقد في 23 فبراير 2018 في بروكسل. إذ تعتمد الدول الأعضاء المشتركة في مجموعة الدول الخمس حاليًا على مواردها الخاصة للقيام بعمليات ضد الجماعات الإرهابية.

71. وفي هذا السياق، قد يود المؤتمر الترحيب بالتقدم المحرز في تعبئة ونشر الأفراد لتفعيل القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس وقد يود أيضا أن يرحب بالتعهدات التي قدمها مختلف الشركاء خلال مؤتمر بروكسل، ودعوتهم إلى الوفاء بتعهداتهم؛ ومناشدة المجتمع الدولي مجددا، ولا سيما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، باتخاذ القرارات المناسبة لضمان تمويل مستدام يمكن التنبؤ به للقوة المشتركة. وقد يود المؤتمر أن يؤكد على التزام الاتحاد الأفريقي بالمساعدة في صياغة استجابة منسقة إقليمياً في إطار عملية نواكشوط وكذلك المجموعات الاقتصادية الأخرى في تعزيز التعاون الأمني في منطقة الساحل والصحراء؛ كما يكرر التأكيد على الحاجة إلى نهج شامل لمعالجة تحديات الأمن والحوكمة والتنمية التي تواجه المنطقة.

جهود فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية

72. ظلت جماعة بوكو حرام الإرهابية تشكل تهديدا أمنيا إقليميا خطيرا في حوض بحيرة تشاد. وبدافع من التطرف العنيف، استمرت في تنفيذ هجمات الأجهزة المتفجرة المرتجلة على البشر والمركبات ضد قوات الأمن والمدنيين في بلدان الإقليم: الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا. ولم تقتصر أنشطة بوكو حرام على نزوح أكثر من 2.3 مليون شخص فحسب، بل عرّضت أيضا أكثر من 20 مليون شخص في المناطق المتضررة للحاجة الماسة إلى المساعدة الإنسانية. وتقوم فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات حاليا بتنفيذ عملية أمني فاكات لتخليص جزر بحيرة تشاد من الجماعة الإرهابية، على الرغم من قيودها المتعلقة بالأصول البرمائية ووسائل جمع المعلومات الجوية. وإلى جانب العمليات العسكرية، تقوم فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات بعمليات من أجل كسب قلوب وعقول السكان المعرضين لتجنيد بوكو حرام وتشجيع مسلحي بوكو حرام على الاستسلام. وقد أدت عمليات فرقة العمل بالفعل إلى تدهور قدرات بوكو حرام وإعاقة حرية حركتها، وتقليص وتيرة الهجمات، وإنقاذ أكثر من 21000 من المدنيين المختطفين، بما في ذلك، بنات مدرسة دباشي اللاتي تم اختطافهن من قبل في شمال شرق نيجيريا. ويؤكد هذا التطور وخاصة الإنقاذ السريع للطالبات زيادة القدرة التشغيلية لقوات الأمن النيجيرية وكذلك زيادة ثقة السكان المتضررين على قدرة فرقة العمل على حمايتهم. ويواصل الاتحاد الأفريقي من جانبه دعم عمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات بمعدات تشغيلية إضافية وموارد مالية وبشرية. وقدم شركاء الاتحاد الأفريقي، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة وتركيا، الدعم المالي واللوجستي لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات. كما يدعم الاتحاد الأفريقي لجنة حوض بحيرة تشاد في صياغة استراتيجية إقليمية شاملة لتحقيق الاستقرار والتعافي في المناطق المتضررة من بوكو حرام.

73. قد يود المؤتمر أن يكرر إشادته بالجهود التي تبذلها بلدان حوض بحيرة شاد وهي: الكاميرون، تشاد، النجير، نيجيريا وبنين في محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية من خلال عمليات فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات وقد يود المؤتمر أيضا أن يشيد بالشركاء لمساهماتهم في محاربة هذه المجموعة الإرهابية. يرجى من المؤتمر أن يدعو إلى بذل مزيد من الجهود لتعبئة مزيد من الدعم لفرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، من أجل سد الفجوات في قدراتها على وجه الخصوص، فيما يتعلق بالمعدات البرمائية ومعدات مكافحة المتفجرات المرتجلة، فضلا عن الموارد المخصصة للمشاريع ذات الأثر السريع. قد يود المؤتمر أن يستذكر جهود بلدان حوض بحيرة شاد نحو تجديد الموارد النادرة لبحيرة شاد. وفي هذا الصدد، قد يود المؤتمر أن يرحب بالمؤتمر الدولي حول حماية بحيرة تشاد وهو المؤتمر الذي عقد في أبوجا، نجيريا، في شهر مارس 2018 ويدعو المجتمع الدولي للمشاركة النشطة في عملية إنعاش بحيرة تشاد.

(5) **شمال أفريقيا:**

74. أعربت الدورة العادية الثلاثون لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة في أديس أبابا، في يناير 2018، عن قلقها البالغ إزاء المأزق السياسي المستمر والحالة الأمنية في **ليبيا** وتأثيرها السلبي على الشعب الليبي ومؤسسات البلاد وعلى الأمن والاستقرار في الدول المجاورة. وشدد المؤتمر كذلك على أهمية تجديد

وتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة والأمم المتحدة في حل الأزمة الليبية، بغية التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن الأهداف التي ينبغي تحقيقها.

75. وإزاء هذه الخلفية، واصل الاتحاد الأفريقي مشاركته مع أصحاب المصلحة الليبيين، واللجنة الرباعية من أجل ليبيا (الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية)، وكذلك مع البلدان المجاورة. ولتحقيق هذه الغاية، عقدت اللجنة الرفيعة المستوى بشأن ليبيا اجتماعا على المستوى الوزاري في 17 أبريل 2018، ووافقت على تعزيز التعاون مع الأمم المتحدة بغية التوصل إلى توافق واسع في الآراء بشأن الإجراءات التي يتعين اتخاذها وضمان التنسيق الفعال بين المنظمتين لدعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في البلاد. وللتغلب على الخلافات بين أصحاب المصلحة الليبيين، دعت اللجنة أيضاً إلى عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الليبية تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

76. بشكل عام، لم يكن هناك أي تحسن ملحوظ في التطورات السياسية في البلد خلال الفترة قيد الاستعراض. حيث فشلت لجان الحوار التي شكلها مجلس النواب والمجلس الأعلى للولايات في سبتمبر 2017، في إحراز أي تقدم في تسهيل اتفاقات الأطراف الليبية حول التعديلات على الاتفاق السياسي الليبي المبرمة بين السخيرات في المغرب في 15 ديسمبر 2015. من جانبها، بدأت الأمم المتحدة مشاركتها في التخطيط والإعداد لعملية إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية قبل نهاية عام 2018. ولتحقيق هذه الغاية، من المهم إبراز البيان المشترك غير الموقع الذي أصدره كل من فايز السراج، رئيس مجلس رئاسة الجمهورية الليبية ورئيس وزراء حكومة الوفاق الوطني، وعقيلة صالح، رئيس مجلس النواب؛ وخالد المشري، رئيس المجلس الأعلى للدولة، والجنرال خليفة حفتر، رئيس الجيش الوطني الليبي، في ختام مؤتمر باريس، الذي عقد في باريس في 29 مايو 2018. وفقا لهذه الوثيقة، سيتم تنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 10 ديسمبر.

77. في الوقت الذي انخفض فيه مستوى العنف، لا سيما في طرابلس، لا يزال الوضع الأمني العام في البلاد هشا كما اتضح من قصف مقر لجنة الانتخابات في 2 مايو 2018. ولا يزال الوضع الأمني في سبها، جنوب ليبيا، يشكل أيضا مصدر قلق كبير، مع زيادة انتشار الجماعات المسلحة والأنشطة الإجرامية. ولا يوجد أي تحسن في الوضع الإنساني في البلاد. وبالإضافة إلى صعوبة وضع اللاجئين الأفريقيين في المخيمات تحت سيطرة مليشيات مسلحة، ظل مصير اللاجئين والنازحين داخليا يشكل مصدر قلق بالغ لأن استجابة وكالات الإنسانية لاحتياجاتهم لم تصل إلى المستوى المتوقع وقد تفاقم الوضع الأمني والإنساني بسبب التدفق غير المنظم للأسلحة والذخائر في البلاد، مما يتعارض مع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

78. وإزاء هذه الخلفية، قد يحيط المؤتمر علما بالجهود المبذولة على المستويات الإقليمية والقارية والدولية لتغيير الوضع في ليبيا بهدف تعزيز المصالحة الوطنية وإنجاح العملية الانتقالية الجارية في ليبيا والترحيب بتنظيم الاجتماعات بشأن ليبيا من قبل الدول المجاورة واللجنة الرباعية والأمم المتحدة وشركاء آخرين. قد يود أن يوافق على نتائج الاجتماع الوزاري، المنعقد في أديس أبابا، في 17 أبريل 2018 ويرحب بعقد المؤتمر الدولي حول ليبيا، تحت رعاية الأمم المتحدة، في 29 مايو 2018 في باريس. وفي هذا الصدد، قد يحيط المؤتمر علما بالتزام القادة الليبيين بتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي بشأن ليبيا، لا سيما احترام المواعيد النهائية لوضع الأساس الدستوري، واعتماد قوانين انتخابية، وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية، وكذلك تنظيم مؤتمر سياسي مفتوح للجميع. وقد يدعو المؤتمر كذلك إلى تنظيم منتدى للمصالحة الوطنية بين الليبيين، تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد

الأفريقي، في أغسطس 2018، بهدف تهيئة الظروف المؤاتية لتنظيم انتخابات سلمية وذات مصداقية. وتحقيقا لهذه الغاية، قد يدعو المؤتمر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مواصلة تنسيقهما الوثيق بشأن هذه المسألة وحشد الدعم اللازم لتنظيم هذا المنتدى. وأخيرا، قد يود المؤتمر أن يعرب مرة أخرى عن تقديره لفخامة الرئيس دينيس ساسو نغويسو، رئيس جمهورية الكونغو، ورئيس لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى بشأن ليبيا، على الجهود المتواصلة لاستعادة سلام دائم في ليبيا.

(6) الصحراء الغربية

79. يستحضر المؤتمر أنه حث في المقرر Assembly/AU/Dec.653(XXIX)، الصادر عن الدورة العادية التاسعة والعشرين للاتحاد المنعقدة يومي3 و4 يوليو 2017، في أديس أبابا، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع مجلس السلم والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي، على اتخاذ التدابير الملائمة (بما في ذلك التنشيط المحتمل للجنة رؤساء الدول التي قُررت في عام 1978) لدعم جهود الأمم المتحدة وتشجيع الطرفين، اللذين أصبحا كلاهما الآن عضوين في الاتحاد الأفريقي، على التعاون بحسن نية لضمان نجاح العملية الجديدة، كما طلب منهم تقديم تقرير إلى المؤتمر حول التدابير والمبادرات التي أتخذت بالشراكة مع الأمم المتحدة. ويستحضر المقرر Assembly/AU/Dec.677(XXIX)، الصادر عن الدورة العادية الثلاثين لمؤتمر الاتحاد المنعقد في أديس أبابا يومي 28 و29 يناير 2018.

80. خلال هذه الفترة قيد البحث بالتقرير، واصل المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، هورست كوهلر، حواره ومشاوراته مع الطرفين والدول المجاورة. وفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة S/2018/277 بتاريخ 29 مارس 2018، التقى المبعوث الشخصي يومي 25 و26 يناير الأمين العام لجبهة البوليساريو في برلين. وتناولت المشاورات بعمق الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للنزاع والوضع على جانبي الجدار الرملي. واجتمع المبعوث الشخصي مع وزير الخارجية والتعاون الدولي للمغرب في لشبونة ووزير الخارجية والتعاون الدولي لكل من موريتانيا والجزائر في برلين. وفي وقت لاحق، اعتمد مجلس الأمن للأمم المتحدة القرار 2414 (2018) الذي جدد تفويض بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة ستة أشهر فقط حتى 31 أكتوبر 2018، وأقر بأن الوضع الراهن غير مقبول، وأنه من الضروري إحراز تقدم في المفاوضات لتحسين الظروف المعيشية لشعب الصحراء الغربية من جميع جوانبها. وفي هذا الصدد، دعا المجلس الطرفين إلى استئناف المفاوضات دون شروط مسبقة وبحسن نية، بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، ينص على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية في سياق الترتيبات المتسقة مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، مع الإشارة إلى دور ومسؤوليات الأطراف في هذا الصدد.

81. في إطار تنفيذ الولاية المسندة إليه من قبل رؤساء الدول والحكومات خلال الدورة العادية التاسعة والعشرين لمؤتمر الاتحاد، المنعقدة يومي 3 و4 يوليو 2017، أجرى رئيس المفوضية مشاورات مع الدولتين العضوين، والدول المجاورة، وكذلك الدول الأفريقية الأخرى للبحث عن حل للنزاع وفقا للشرعية الدولية. وفي هذا الصدد، زار رئيس المفوضية المملكة المغربية يومي 5 و6 يونيو، حيث أجرى مشاورات مع ملك المغرب ووزير الخارجية والتعاون. ثم زار الجمهورية الصحراوية يومي

19 و20 يونيو، حيث اجتمع مع رئيس الجمهورية الصحراوية ووزير الخارجية. كما زار الجزائر العاصمة خلال الفترة من 11 إلى 12 مارس 2018 التقى خلالها برئيس الوزراء ووزير خارجية الجزائر، ثم زار نواكشوط في 27 مارس 2018 حيث التقى برئيس موريتانيا.

82. وسيقدم رئيس المفوضية تقريراً عن زياراته ومشاوراته إلى المؤتمر في 1 يوليو 2018 في نواكشوط.

باء. **المسائل المواضيعية في إطار تنفيذ المنظومة الأفريقية السلم والأمن:**

أ) تطوير القوة الأفريقية الجاهزة ومواءمة القدرة الافريقية للاستجابة الفورية للأزمات

83. اعتمدت الدورة العادية الـ 30 لمؤتمر الاتحاد في 28 - 29 يناير 2018 في أديس أبابا، إثيوبيا، التقرير المتعلق بالتحقق، والتأكيد والتحقق من قدرات القوة الأفريقية الجاهزة. وقدم التقرير تفاصيل عن حالة استعداد القوات الجاهزة الإقليمية، عملاً بمقرر مؤتمر الاتحاد (AU/DEC.589 (XXVI في يناير 2016، وأكد أن القوة الأفريقية الجهازة مستعدة للنشر عند تفويضها من مجلس السلم والأمن أو مؤتمر الاتحاد. وفي هذا السياق، فإن مقرر مؤتمر الاتحاد (ASSEMBLY/AU/DEC.679 (XXX، على نحو ما اعتمدته الدورة العادية الـ 30 للمؤتمر، يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى دعم تحقيق االتفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة، ومواءمة أنشطة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات مع إطار من القوة الأفريقية الجاهزة وتعزيز التعاون مع جميع التحالفات المخصصة وهي فريق العمل المتعدد الأطراف، وفريق القوة المشتركة لمجموعة الساحل المكونة من خمس دول ومبادرة التعاون الإقليمي للقضاء على جيش الرب. وفي هذا الصدد، حث مؤتمر الاتحاد مجلس السلم والأمن على مواصلة تفويض ونشر القوة الأفريقية الجاهزة لعمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك استخدام التحالفات المخصصة، تمشيا مع القانون التأسيسي للاتحاد.

84. عملاً بمقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي (ASSEMBLY/AU/DEC.679(XXX، قدمت المفوضية إحاطة إلى مجلس السلم والأمن خلال اجتماعها الـ 767 المنعقد في 25 أبريل 2018 في أديس أبابا، إثيوبيا بشأن الخطوات المتخذة لمواصلة الاستعداد العملي للقوة الأفريقية الجاهزة ووأشار إلى عمليات الانتشار الأخيرة لعمليات دعم السلام الإقليمية وعمليات نشر نوعي للقوة الأفريقية الجاهزة من جانب المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ليسوتو والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في جامبيا. ولاحظت المفوضية كذلك أن عمليات النشر هذه تلقي الضوء على الحاجة إلى: عمليات صنع القرار والولاية السياسية المنسقة والمتماسكة بين مجلس السلم والأمن وأجهزة سياسات المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية؛ وإضفاء مزيد من الوضوح بشأن طرائق النشر بين هذين الجانبين، بما في ذلك التشاور والمشاركة الكافية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/شاكلة الإجراءات في صنع القرار بشأن السلام والأمن.

85. تخطط المفوضية لعقد اجتماعات بين أجهزة صنع السياسات في المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والهيئات الفنية لاستعراض مشروع الإطار القانوني لمذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية بشأن نشر القوة الأفريقية الجاهزة واستخدامها. وسيتم بعد ذلك تقديم مشروع الإطار القانوني إلى مجلس السلم والأمن لبحثه. كما انتهت المفوضية من إجراء مشاورات على مستوى المفوضية حول نطاق ومضمون المبدأ الجديد لعمليات السلام ومفهوم القوة الأفريقية الجاهزة.

86. اتخذت المفوضية خطوات للتعبئة وتطوير وإنشاء القدرة على توظيف ونشر القوة الأفريقية الجاهز، باستخدام النقل الاستراتيجي. وتمت مراجعة مفهوم االنقل الاستراتيجي وخطة التنفيذ الخاصة به من أجل تلبية متطلبات القوة الأفريقية الجاهزة تماشياً مع خطة عمل مابوتو الخمسية المنقحة (2016 – 2020. تواصل المفوضية تفعيل وتعزيز مركز تنسيق الحركة القارية، وإنشاء مراكز تنسيق الحركة الإقليمية بالتشاور والتنسيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية. وخلال فترة الإبلاغ، قامت المفوضية بزيارات وعقدت مشاورات مع القوة الجاهزة لشرق أفريقيا، وقدرة شمال أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لتقييم قدرات النقل الاستراتيجي التي تملكها هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية، وهل تمكنها من تعبئة قواتها ونشرها أو دعم المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى لنشر هذه القوات. كما تجري المفوضية مشاورات مع شركائنا للنظر في الخيارات المتاحة خارج القارة. ومن المقرر أن تقوم المفوضية بزيارة وعقد مشاورات مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي في يوليو.

87. وفيما يتعلق بتنسيق أنشطة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات مع إطار القوة الأفريقية الجاهزة، تم إدراج أنشطة القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في خطة عمل مابوتو المعدلة لمدة 5 سنوات، وقامت بمزامنتها مع القوة الأفريقية الجاهزة بطريقة أكثر تكاملا ومنهجية. وفيما يتعلق بتعزيز التعاون بين القوة الأفريقية الجاهزة والتحالفات المخصصة، وهي فريق العمل المتعدد الأطراف، وفريق القوة المشتركة لمجموعة الساحل المكونة من خمس دول، واصلت المفوضية تقديم الدعم الاستراتيجي والفني لعمليات دعم السلام الجارية هذه.

88. ومن المقرر أن تشارك القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات في أنشطة القوة الأفريقية الجاهزة، بما في ذلك تمارين التدريب والاستفادة من قواعدها اللوجستية لاستخدامها من قبل القوة الأفريقية الجاهزة. وتخطط المفوضية أيضا لبدء الصياغة والمراحل الاستشارية من عملية تطوير مبدأ عمليات الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن ومفهوم القوة الأفريقية الجاهزة الذي تشارك فيه القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات. وستواصل المفوضية إحراز تقدم في تعزيز إطار القانون الدولي الإنساني الخاص بحقوق الإنسان والسلوك والانضباط عن طريق تقديم السياسات ذات الصلة إلى اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلم والأمن القادمة للمصادقة عليها.

89. في ضوء ما تقدم، وتمشيا مع تنفيذ مقرر مؤتمر الاتحاد ASSEMBLY/AU/DEC.679(XXX) ومقرر مجلس السلم والأمن PSC/PR/COMM.(DCCLXVII)، قد يرغب مؤتمر الاتحاد في التوجيه بأن تقدم المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية إحاطات كل ثلاثة أشهر إلى مجلس السلم والأمن بشأن حالات الصراع في أقاليمها، تمشيا مع المادتين 12 و16 من البروتوكول المتعلق بتأسيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لضمان الإتفاق الاستراتيجي والسياسي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية واتخاذ القرارات والمشاركة في القضايا الرئيسية؛ وعقد تبادلات منتظمة بين مجلس السلم والأمن والأجهزة ذات الصلة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، بشأن تعزيز القوة الأفريقية الجاهزة وقدرتها على النشر السريع وتنفيذ مبادرات مشتركة أخرى؛ وإجراء تحديثات كل ثلاثة أشهر من جانب المفوضية، والدول المساهمة بقوات في القدرة الأفريقية للاستجابة الفورية للأزمات، وجميع التحالفات المخصصة وهي فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات، وفريق القوة المشتركة لمجموعة الساحل المكونة من خمس دول، ومبادرة التعاون الإقليمي – للقضاء على جيش الرب للمقاومة، إلى مجلس السلم والأمن بشأن تنسيق أنشطتها وتعزيز التعاون دعما لتحقيق التفعيل الكامل للقوة الأفريقية الجاهزة، بغية ضمان تفهم مشترك للوضع الفعلي لتفعيل القوة الأفريقية الجاهزة

والقدرة الأفريقية للاستجابة الفورية وذلك تمشيا مع مقرر مؤتمر الاتحاد ASSEMBLY/AU/DEC.679(XXX). وقد يرغب المؤتمر في أن يطلب من المفوضية التشاور مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في التسريع باستكمال مشروع الإطار القانوني للقوة الأفريقية الجاهزة وجميع وثائق السياسة الضرورية الأخرى التي من شأنها تسهيل مواءمة عملية صنع القرار للمجوعات الاقتصادية الإقليمية وعملية منح الصلاحية للقوة الأفريقية الجاهزة وعملية دعم السلام للاتحاد الأفريقي في القارة.

ب) تنشيط صندوق السلام

90. في الواقع، ينبغي ملاحظة أن مضاعفة جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى التصدي بشكل حاسم لتحديات السلم والأمن يتجلى بوضوح في الجهود المتجددة الرامية إلى إعادة تنشيط صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي بوصفه العنصر الرئيسي في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن. واعتمدت قمة الاتحاد الإفريقي في يناير 2018 أداة صندوق السلام على أساس أنه هيكل للتنظيم والإدارة، أقره مجلس السلام والأمن والمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي ومؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام 2017. وبعد اعتماد الصك، أصبحت هياكل تنظيم وإدارة صندوق السلام قيد الإنشاء، بما في ذلك إنشاء مجلس الأمناء للإشراف على تفعيل هياكل إدارة الصندوق وتنظيمه.

91. يبلغ الوضع الحالي للمساهمات المالية للدول الأعضاء في صندوق السلام 42.4 مليون دولار أمريكي، وهو يمثل أعلى مستوى من مساهمات الدول الأعضاء على الإطلاق منذ إنشاء الصندوق في عام 1993. وتجدر الإشارة إلى أن 28 دولة عضو في الاتحاد الأفريقي قدمت مساهماتها إلى الصندوق في عام 2017، قبل إنشاء هياكل التنظيم والإدارة المتفق عليها. وهذا دليل واضح على المستوى المتصاعد للإرادة السياسية والالتزام بتنفيذ قرار كيجالي بشأن صندوق السلام. والهدف هو الحصول على مبلغ كامل من صندوق السلام بقيمة 400 مليون دولار بحلول عام 2021. ومن المتوقع أن تمكن حملة صندوق السلام الاتحاد الأفريقي من تنفيذ مقرر مؤتمر الاتحاد لعام 2015 بتمويل 25٪ من ميزانية عمليات دعم السلام، بالإضافة إلى غيرها من أنشطة السلام والأمن التشغيلية الرئيسية.

92. علاوة على ذلك، واصل الدكتور دونالد كابيروكا، الممثل السامي لرئيس المفوضية لتمويل الاتحاد وصندوق السلام، جهوده لزيادة تعبئة الدعم والموارد بهدف تحقيق التمويل اللازم والمستمر للاتحاد الأفريقي لعمليات دعم السلام وصندوق السلام. وفي هذا السياق، اضطلع الممثل السامي بمهمة في الفترة من 4 إلى 8 يونيو 2018، لإجراء مشاورات مع كبار المسؤولين للاتحاد الأوروبي وفرنسا والمملكة المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يبقى في نهاية المطاف أن يكون الهدف الاستراتيجي لأفريقيا والاتحاد الأفريقي، باعتبارهما المنظمة القارية الرئيسية لضمان الوصول إلى الاشتراكات المقدرة من الأمم المتحدة لدعم جهود السلام في أفريقيا.

ج) تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها

93. خلال الفترة قيد الاستعراض، تم اتخذت خطوات لمواصلة تنفيذ مذكرة التفاهم بشأن التعاون في مجال السلم والأمن، الموقعة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في أديس أبابا، في 28 يناير 2008. كما يقوم الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية

الإقليمية/الآليات الإقليمية بتنفيذ خارطة طريق المنظومة الأفريقية للسلم والأمن (2016 -2020) المعتمدة في 2015، بغية تعزيز تنسيقها وتعزيز التآزر في المجال الأمني. وقد كُفلت مكاتب الاتصال في المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لدى الاتحاد الأفريقي المشاركة المستمرة نيابة عن مجموعات المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية الخاصة بهم في أنشطة الاتحاد الأفريقي. واستناداً إلى مبادرة رئيس المفوضية، تُبذل جهود لترشيد مكاتب الاتصال التابعة للاتحاد الأفريقي من خلال إنشاء مكاتب إقليمية، بهدف زيادة بروز الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع حيث يتواجد المواطنون الأفريقيون، بينما يقومون في نفس الوقت بترشيد استخدام الموارد المالية والبشرية.

94. عند وضع اللمسات الأخيرة على هذا التقرير، كانت الخطط متقدمة للغاية لعقد اجتماع لكبار المسؤولين في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، للقيام، بين أمور أخرى، باستعراض حالة تنفيذ مذكرة التفاهم لعام 2008 بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وإجراء التعديلات المحتملة، ومناقشة تمويل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، لما بعد شهر ديسمبر 2018، عندما ينتهي برنامج دعم الاتحاد الأوروبي الثالث للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن.

95. ومن جانبه، وفي إطار تنفيذ أساليب عمله وتعزيز الشراكة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، دعا مجلس السلم والأمن المجموعات الاقتصادية الإقليمية/ الآليات الإقليمية إلى حضور اجتماعاته، بالنسبة لتلك المعنية بقضايا جدول أعمال اجتماعات مجلس السلم والأمن. ويتماشى ذلك مع المقرات الصادرة عن الخلوات السابقة لمجلس السلم والأمن. وعلى وجه الخصوص خلوة مجلس السلم والأمن مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية المنعقدة في أبوجا، نيجيريا، في الفترة من 14 إلى 16 سبتمبر 2015، والتي دعت إلى دور أقوى للمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في تقديم المدخلات في عملية صنع قرار مجلس السلم والأمن. علاوة على ذلك، خلال مختلف اجتماعاته شجع مجلس السلم والأمن باستمرار المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية على تكثيف جهودها لمنع النزاعات وتسويتها في مختلف أقاليمها.

96. إلى جانب مسألة الانتخابات الوطنية في الدول الأعضاء، تعاونت المفوضية من خلال إدارة الشؤون السياسية مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية حول عدد من المبادرات الرامية إلى منع النزعات وإدارتها وتسويتها. وتجدر اثنتان من هذه المبادرات بالملاحظة وتتعلق باحترام حرية تنقل الأفراد. إثر اعتماد البروتوكول حول تنقل الأشخاص، شرعت المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في عملية للترويج للبروتوكول أدت إلى توقيع ثلاث وثلاثين دولة وتصديق دولة عضو واحد حتى الآن. وتعمل المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية مع رؤساء الهجرة من الدول الأعضاء لتمويل الخطوط التوجيهية حول تصميم وإنتاج وإصدار جواز السفر الأفريقي.

97. فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية تقوم المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقلمية/الآليات الإقليمية بتنسيق الموقف الأفريقي الموحد من فعالية المساعدات الإنسانية وخاصة إنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية. وقد رحب مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ 762 المنعقد في 9 أبريل 2016 بإنشاء الوكالة الإنسانية الأفريقية كالهيكل الإنساني الجديد لأفريقيا يشكل أساسا للعمل الإنساني المناسب

والفعال في القارة. أكد المجلس أن هذه الوكالة ستصبح عاملة اعتبارا من يناير 2019 مع التأكيد أن تفعيل الوكالة يجب أن يكون في الإطار العام لعمليات إصلاح الاتحاد الأفريقي.

د) منع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:

98. يواصل المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب إجراء التدريبات لتطوير وتعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وقام المركز بتطوير دورة تدريبية لمدة 10 أيام حول منهج الأمن البشري لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بالتعاون مع مركز كوفي عنان الدولي للتدريب على السلام. ويساعد المركز أيضا ناميبيا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار في وضع استراتيجيات وطنية لمنع ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف وخطط العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المركز الدعم للمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تطوير استراتيجياتها الإقليمية.

99. قامت المفوضية، بالشراكة مع الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوصفها مناصر مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، الذي عُقد في الجزائر العاصمة يومي 9 و10 أبريل 2018، بعقد اجتماع رفيع المستوى بشأن مكافحة تمويل الإرهاب في أفريقيا. وقد عقد الاجتماع عملاً بالبيان (PSC/AHG/COMM) الذي اعتمده مجلس السلم والأمن في جلسته الـ 455 التي عقدت على مستوى رؤساء الدول والحكومات في نيروبي، كينيا، في 2 سبتمبر 2014،وجمعت كبار المسؤولين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وهيئات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، والمؤسسات ذات الاختصاصات لمكافحة الإرهاب والتدفقات المالية غير المشروعة، والأمم المتحدة، وقدمت توصيات لتنفيذها على المستويات الوطنية والقارية والدولية، بهدف تعزيز الأطر التقنية والمؤسسية والسياساتية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب.

100. ومن جانبها، تعمل أمانة آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة على إنشاء مجموعات من الخبراء بشأن الجريمة السيبرانية ومنع الإرهاب ومكافحته والجريمة المنظمة العابرة للحدود مع تكليف بتقديم التوجيه الفني والسياسات إلى الأمانة العامة، وكيانات الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك كيفية العمل على أفضل وجه مع القطاع الخاص. وتعمل آلية الاتحاد الأفريقي للتعاون في مجال الشرطة مع الدول الأعضاء في منطقة شمال أفريقيا لتأسيس منظمة شمال أفريقيا الإقليمية للتعاون الشرطي كآلية إقليمية لتعزيز وتيسير التعاون الشرطي بين دول المنطقة.

101. علاوة على ذلك، شرعت الأفريبول في تنفيذ النظام الأفريقي لاتصالات الشرطة في جميع الدول الأعضاء لإتاحة تبادل المعلومات والبيانات في الوقت المناسب حول المجرمين ومنظماتهم. وبالإضافة إلى ذلك، ومن أجل محاربة جميع أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية بشكل فعال، فإن الأفريبول بصدد إبرام مذكرات تفاهم واتفاق تعاون مع منظمات التعاون الشرطي على الصعيد العالمي.

ه) مسائل سياسة إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع:

102. خلال الفترة قيد االدراسة، مفوضية استكملت مفوضية الاتحاد الأفريقي، في فبراير 2018، صياغة **إطار قائم على النتائج مدته خمس سنوات بشأن إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع** ليكون بمثابة أداة إضافية لرصد وتقييم جهود الاتحاد الأفريقي في مجال إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، قامت المفوضية بالعديد من الأنشطة ذات الصلة بإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع في بعض بلدان وأقاليم القارة. في **الصومال،** أجرت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقييما للمشاريع ذات الأثر السريع التي نفذتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في 2017. وقد كانت مشاريع ترمي إلى توفير مياه نظيفة وآمنة إلى المرضى الخارجيين للدائرة المجتمعية داخل معسكر قاعدة البعثة؛ وتوفير الاحتياجات الطبية لمركز أيوب الصحي المجتمعي في مقديشو؛ وترميم وتجهيز مركز شرطة كاتربيلر في كيسمايو. تلعب هذه المشاريع دوراً هاماً في إظهار تضامن الاتحاد الإفريقي للسكان المدنيين، الأمر الذي يُكسب الدعم المحلي لبعثة الاتحاد الإفريقي ويعزز مصداقية البعثة من خلال المساهمة العملية على الأرض.

103. في إطار الدعم لفترة الانتقال الديمقراطي في جامبيا، أوفدت المفوضية بعثة لما قبل النشر إلى بانجول في فبراير 2018، لاستكمال صياغة ختصاصات فريق الدعم الفني للاتحاد الأفريقي إلى جامبيا. من المقرر أن تنشر المفوضية 10 أعضاء من فريق الدعم الفني للاتحاد الأفريقي في يوليو 2018، منهم ستة من كبار الضباط العسكريين، وخبير واحد في مجال سيادة القانون، وثلاثة خبراء في حقوق الإنسان في بانجول لدعم إصلاح القطاع الأمني والعدالة الانتقالية في جامبيا.

104. في يونيو 2018، دعمت مفوضية الاتحاد الأفريقي لجنة حوض بحيرة تشاد والدول الأعضاء فيها من أجل استكمال صياغة وإجازة الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة بأنشطة بوكو حرم. وقد قدمت التمويل إلى فريق العمل المشترك المتعدد الجنسيات لتنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع من أجل بناء فصول دراسية ومباني إدارية في مورا وباجا سولا وديفا؛ وتوفير مياه نظيفة وآمنة في سولا باجا وديفا؛ وبناء جناح للولادة في ديفا.

105. تواصل ليبيريا تعزيز السلم والديمقراطية في أعقاب النقل السلمي للسلطة من حكومة منتخبة ديموقراطيا إلى أخرى في 22 يناير 2018. انتهت ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في 30 مارس 2018، مع مغادرة موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبريا أي الفريق القطري للأمم المتحدة برئاسة منسق مقيم، س. هـ. يتولى يعقوب الحلو مسئولية دعم الأمم المتحدة لأنشطة التنمية في البلاد. وفي هذا الصدد من الضروري أن تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي لتقديم الدعم لأنشطة إعادة الاعمار في فترة ما بعد النزاع في ليبيريا.

106. قد يود المؤتمر أن يكلف بزيادة التمويل المخصص للمشاريع ذات الأثر السريع في الصومال حيث من المحتمل أن تحظى بأهمية أكبر في توليد عوائد للسلم وبناء الثقة المحلية. وقد يود المؤتمر أيضا أن يؤكد مجددا دعمه للإصلاحات الجارية في جامبيا. وقد يود المؤتمر كذلك الإشادة بجهود لجنة حوض بحيرة تشاد من أجل تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة بجماعة بوكو حرام، ويدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وكذلك الشركاء الدوليين، إلى تقديم المساعدة المالية والفنية اللازمة لدعم تنفيذ الاستراتيجية. وقد يود المؤتمر كذلك أن يطلب الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية زيادة التمويل دعماً لجهود الاتحاد الأفريقي في إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع من أجل استقرار البلدان الخارجة من النزاع أو المارة بالانتقالات الصعبة.

و) الجهود الرامية إلى منع النزاعات:

107. في إطار تركيز المفوضية المتجدد على منع النزاع والإنذار المبكر، اتُخذت خطوات ومبادرات مختلفة في هذا السياق ترمي إلى الحيلولة دون اندلاع النزاعات وتصعيدها وانتكاسها في القارة.

108. واصل النظام القاري للإنذار المبكر تقديم المعلومات في الوقت المناسب عن التهديدات المحتملة للسلم والأمن في القارة من خلال إعداد تقارير الإنذار المبكر، وإجراء جلسات إحاطة منتظمة باستشعار النزاعات المقبلة في الأفق، فضلا عن تنظيم مفوض السلم والأمن إحاطات حول موائد الفطور للدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن. كما تم عقد اجتماعين حول موائد الفطور بين المفوض وأعضاء مجلس السلم والأمن خلال الفترة التي يشملها التقرير.

109. تم إحراز تقدم بشأن تنفيذ الإطار القاري لمنع النزاعات الهيكلية التابع للمفوضية، في إطار الجهود المبذولة لدعم الدول الأعضاء في مساعيها الرامية إلى الحفاظ على السلام وبناء دول قادرة على الصمود ومزدهرة. وواصلت المفوضية تقديم الدعم والمساعدة الفنية لجمهورية غانا، في إجراء تقييمات قطرية للضعف الهيكلي والقدرة على التكيف، والتي ستتوج بوضع استراتيجيات ملموسة للتخفيف من الضعف الهيكلي على المدى المتوسط إلى المدى البعيد. وواصلت المفوضية أيضا تعزيز القدرات الفنية للدول الأعضاء على منع النزاعات، من خلال إنشاء وتعزيز نظم وطنية للإنذار المبكر، بما في ذلك في جمهورية غانا وناميبيا وجمهورية أوغندا. عُقد اجتماع مع منظمات المجتمع المدني من بلدان شرق أفريقيا والقرن الأفريقي يومي 10 و11 مايو 2018، بهدف تيسير المشاركة الفعالة والمنهجية لمنظمات المجتمع المدني في الإنذار المبكر ومنع النزاعات وتسخير مساهماتها في مجال السلم والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، قامت النظم القارية للإنذار المبكر، بالتعاون مع إدارة الشؤون السياسية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة، ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة، بالشروع في مشروع حالة الانتخابات، مما يسهل المراقبة الفعالة للتطورات الانتخابية في الدول الأعضاء، بهدف استشراف مخاطر العنف المرتبط بالانتخابات. عقدت ورشة عمل تجريبية لتحديد النقاط الساخنة ووضع مؤشرات انتخابية محددة في باماكو، مالي، يومي 11 و12 مايو 2018. وسيتم رصد المؤشرات وتحليلها بانتظام لإطلاع صناع القرار على الخيارات الاستراتيجية للاستجابة عند الضرورة.

ز) الآليات الإقليمية للتنسيق الأمني:

110. تجدر الإشارة إلى أن مجلس السلم والأمن شجع في جلسته الـ455 حول الإرهاب والتطرف العنيف التي عقدت في نيروبي، كينيا، في 2 سبتمبر 2014، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، على إنشاء عمليات مرنة وموجهة نحو العمل، حسب الاقتضاء، لتقاسم المعلومات الاستخباراتية والتعاون الأمني على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد، ظلت المفوضية تعمل على إشراك رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في منطقتي الساحل والصحراء والقرن الأفريقي وشرق أفريقيا من خلال عمليتي نواكشوط وجيبوتي على التوالي، من أجل تسهيل تبادل المعلومات الاستخبارية.

111. خلال الفترة التي يشملها التقرير، نظمت المفوضية الاجتماع الخامس لرؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في عملية جيبوتي من أجل تعزيز التعاون الأمني بين بلدان منطقة شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، فضلا عن إطلاق وحدة الاتصال والإدماج لشرق أفريقيا في عنتيبي، أوغندا، في 23 مايو

2018. وسهّل الاجتماع تبادل المعلومات الاستخبارية والتعاون المؤسسي من خلال إنشاء وحدة الاتصال والإدماج لشرق أفريقيا.

ح) الاستراتيجيات الإقليمية للسلم والأمن

112. واصلت المفوضية جهودها لوضع نهج شامل ومتكامل للسلم والأمن في أفريقيا، وتوفير إطار استراتيجي لإجراءات الاتحاد الأفريقي في مختلف الأقاليم. وفي هذا السياق، عقدت المفوضية، يومي 28 و29 مارس 2018، اجتماعًا استراتيجيًا حول منطقة الساحل والصحراء في نواكشوط، موريتانيا، في محاولة لمراجعة الاستراتيجيات الحالية وتقييم تنفيذها والاتفاق على استراتيجية شاملة ومتكاملة للمنطقة.

ط) نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج وإصلاح القطاع الأمني:

113. في الصومال، نشر الاتحاد الأفريقي خبيرين في مجال إصلاح قطاع الأمن في أوائل 2018 للمساعدة في التحول من مرحلة تعزيز السلام إلى الاستقرار. كما أن المفوضية بصدد نشر مستشار لإصلاح القطاع الأمني في مالي من أجل زيادة تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي لمالي ومنطقة الساحل وذلك لدعم تنفيذ الأحكام ذات الصلة من اتفاقات الجزائر. في ليسوتو، يقوم الاتحاد الأفريقي بإعداد إصلاح قطاع الأمن والمكونات الأخرى لدعم الاتحاد الأفريقي على نحو تطلبها مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي.

114. قدمت المفوضية تقارير إلى الخارطة العالمية للنهج المتعددة الأطراف التي تقودها الأمم المتحدة، والتي عقدت في بروكسل في 14 مارس 2018. شاركت المفوضية في اجتماع المائدة المستديرة رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن إصلاح القطاع الأمني واستدامة السلام، الذي عقد في نيو يورك في 23 أبريل 2018. شاركت المفوضية أيضا في ورشة عمل الممارسين المشتركة بين الوكالات للأمم المتحدة، التي عقدت يومي 13-14 يونيو 2018. شارك الممثلون الدائمون للاتحاد الأفريقي في مختلف قضايا إصلاح قطاع الأمن مع الأمم المتحدة والفريق الاستشاري الدولي للقطاع الأمني في كل من نيويورك وجنيف، على التوالي، خلال هذه الفترة.

115. سعيا وراء الجهود الرامية إلى وضع استراتيجية إقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش في حوض بحيرة تشاد عقدت اللجنة، بالتعاون مع لجنة حوض تشاد والأمم المتحدة، حلقة العمل بشأن الفحص والملاحقة وإعادة التأهيل، عادة إدماج الأشخاص المرتبطين ببوكو حرام في نجامينا من 10-13 أبريل 2018. كان الهدف من ورشة العمل هو تحديد الإجراءات والممارسات الحالية بين الدول في التعامل مع الأشخاص المرتبطين بوكو حرام وتحديد التدابير لتبسيط الممارسات وضمان امتثالها للأطر والمعايير الإقليمية والدولية بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحقوق الإنسان وبطريقة تسهم في تشجيع حالات الفرار وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

116. في الصومال، عقدت اللجنة مشاورات مع برنامج إعادة تأهيل المنشقين لتحديد نطاق الدعم الواجب توفيره لهم عند إنشاء قاعدة للبيانات ونظامٍ لإدارة المعلومات للمقاتلين المتنازعين من أجل ضمان التسجيل السليم للمعلومات في مراكز الاستقبال، المعالجة والتقييم.

ي) مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة وتداولها والاتجار بها:

117. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، قُدِّم الدعم إلى ملاوي في سياق مبادرة **إدارة السلامة من الذخائر للاتحاد الأفريقي**. عُقدت حلقة عمل استهلالية وتشاور مع أصحاب المصلحة في 19 مارس 2018 في ليلونجوي. جمعت الحلقة مسؤولين متوسطي المستوى وكبار المسؤولين من قوات الدفاع والشرطة في ملاوي. وفرت حلقة العمل هذه منبراً لتوعية المشاركين بالالتزامات الوطنية عملاً بالأطر الإقليمية والدولية، فضلاً عن تحديد التقدُّم والثغرات والتحديات الوطنية ومناقشتها. وفي وقت لاحق، تم إيفاد بعثات تقييم فنية خلال الفترة من 20-23 مارس 2018 إلى عدة مناطق لتخزين الذخائر في جميع أنحاء البلاد، تحديد شروط مرافق التخزين والذخيرة، مستوى القدرات البشرية المتاحة وممارسات المحاسبة والمراقبة المطبقة. كان الهدف هو تقديم توصيات واقتراحات للحد من المخاطر لتحسين مستوى السلامة والأمن على المدى الطويل فضلا عن المساعدة على تأمين الموارد المطلوبة لتلبية الاحتياجات المحددة.

118. سعيا وراء الجهود الرامية إلى وضع سياسة لإدارة الأسلحة والذخائر المستردة في عمليات دعم السلام، عُقد اجتماع على مستوى الخبراء في أديس أبابا في 19 أبريل 2018، جمع شمل ملحقي الدفاع للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات، عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي، المنظمات غير الإقليمية والدولية والخبراء الآخرين في الموضوع وذلك لمناقشة نطاق ومضمون السياسة المقترحة. استعرض الاجتماع الخطوط العريضة المقترحة لمشروع السياسة كما ناقش التدابير الضرورية لضمان قابلية تطبيق هذه السياسة وجدواها في الوقت الذي يهدف فيه إلى تحقيق معايير مقبولة للتعامل مع التحديات المطروحة.

119. تحضيرا للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في منتصف يونيو 2018، اشتركت المفوضية في الاجتماعات التحضيرية الإقليمية التي عقدتها الأمم المتحدة في لومي خلال الفترة من 10-13 أبريل 2018. أتاح الاجتماع فرصة لتسليط الضوء على أوجه التآزر بين برنامج العمل، الصكوك الإقليمية وخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي، فضلا عن تشجيع المشاركة القوية والمبدئية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في المؤتمر.

ك) أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح وعدم انتشارها:

120. لقد كانت التطورات الخاصة بنزع السلاح النووي وعدم انتشاره وقدرة المجتمع الدولي للتعامل معه في إطار النظام الدولي المتعدد الأطراف موضع قلق بالغ. وقد أكد مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ763 المنعقد في 10 أبريل 2018 أن لهذه التطورات آثار بعيدة المدى وأنها تهدد الاستقرار الإقليمي والعلاقات الودية بين الدول. كما أكد المجلس أيضا أن بطيء خطى نزع السلاح النووي والتطورات المتزايدة بين الدول التي تملك الأسلحة النووية مما يقوض الثقة في عدم انتشار الأسلحة النووية ويقلل بصورة متزايدة فرص الحد من هذه الأسلحة. وفي هذا الصدد شدد مجلس السلم والأمن على الحاجة إلى تنفيذ القرار 1540(2004) لمجلس الأمن للأمم المتحدة الذي يسعى

إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد المتصلة بها لدى الأطراف الفاعلة غير التابعة للدولة وتقديم تقرير آني عن جهودها وفقا لأحكام هذا القرار.

ل) معاهدة بليندابا:

121. عُقدت الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) في أديس أبابا، يومي 14-15 مارس 2018. بحثت الدورة تقرير اللجنة الأفريقية للطاقة النووية للفترة من 2014-2017، كما استعرضت واعتمدت نظامها الداخلي. اعتمدت كذلك عدة مقررات لمعالجة التحديات الإدارية والمالية الحالية التي تحول دون التشغيل الكامل للأمانة العامة. اعتمدت الدورة كذلك برنامج العمل المقترح والميزانية للفترة من 2018-2020.

م) أنشطة هيئة الحكماء:

122. خلال الفترة قيد الاستعراض، تم افتتاح الدورة الرابعة لهيئة الحكماء للاتحاد الأفريقي في أكتوبر 2017 وعيّن سعادة السيد هيفيكيبونيي بوهامبا، الرئيس السابق لجمهورية ناميبيا، رئيسا لها. وعملاً بالمادة 11 من بروتوكول مجلس السلم والأمن، وكذلك طرائق عمل هيئة الحكماء، عقدت الهيئة اجتماعها التشريعي الثامن عشر في ويندهوك، ناميبيا، في مارس 2018، برئاسة سعادة السيد هيفيكبونى بوهامبا. وخلال الاجتماع، بحث الأعضاء الجدد في هيئة الحكماء إمكانية توسيع بعثاتهم الدبلوماسية الوقائية إلى ما وراء الدول التي تستعد لإجراء انتخابات لدعم جهود الاتحاد الأفريقي في تنفيذ مبادراته لمنع النزاعات الهيكلية، بما في ذلك الإطار القاري لمنع النزاع الهيكلي وبرنامج الحدود للاتحاد الأفريقي، وكذلك تعميم الصكوك القانونية والمعيارية للاتحاد الأفريقي المتعلقة بمنع النزاع. وعلاوة على ذلك، وافق أعضاء الهيئة على عدد من البلدان للانتشار فيها، وتلقوا إحاطة بشأن حالة الملاحظتين الموضوعيتين اللتين يجري إعدادهما حاليا هما: النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية، والهجرة غير المنتظمة والقسرية من أفريقيا.

123. وعلاوة على ذلك، كرس أعضاء هيئة الحكماء جهوداً كبيرة في تفعيل هيئة الحكيمات-أفريقيا (شبكة المرأة الأفريقية لمنع النزاعات والوساطة)، تنفيذاً لمقررات اجتماع مجلس السلم والأمن الذي عُقد في 13 مارس 2017، والتي أقرها المؤتمر بعد ذلك في يوليو 2017. وفي هذا الصدد، وبتوجيه من الرئيستين المشاركتين لهيئة الحكيمات، أقامت الهيئة شبكة مع هياكل دولية مماثلة أخرى واستكملت الوثائق الأساسية لتفعيل الشبكة. وبدأت الحكيمات في مايو 2018 عملية اعتماد الأعضاء الجدد من خلال إطلاق إجراء تقديم الطلبات المفتوح عبر الإنترنت. وبالتالي، عقدت الحكيمات، في 29 مايو 2018، الاجتماع الثاني للجنة التوجيهية حيث اتفقت، من بين أمور أخرى، على المصادقة على الأعضاء الجدد في الشبكة والموافقة على النشر التشغيلي. وفي إطار تنفيذ مبادرات هيئة الحكيمات، نظمت الإدارة، يومي 18 و19 يونيو، حدثًا تدريبيًا تعريفيا لمدة يومين للأعضاء الجدد في هيئة الحكيمات، تحت عنوان "التدريب التعريفي على الدبلوماسية الوقائية والوساطة."

ن) برنامج الحدود للاتحاد الافريقي:

124. واصل برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي تقديم الدعم لعدد متزايد من الدول الأعضاء في تعيين وترسيم حدودها مع الدول، في إطار الجهود التي تبذلها المفوضية لمنع النزاعات. ويواصل البرنامج في توفير منبر للحل المتفاوض عليه للنزاعات الحدودية وتعزيز التكامل الإقليمي والقاري من خلال

التعاون عبر الحدود. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، قدم برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي المساعدة الفنية في إنشاء اللجنة المشتركة للتعاون عبر الحدود، على مستوى المديريات، بين ملاوي وتنزانيا. تم أيضا تقديم المساعدة الفنية للدول المشاطئة لبحيرة تنجانيقا من أجل ترسيم البحيرة؛ كما تم تقديم المساعدة للنيجر وتشاد لتفعيل لجنة حدودهما المشتركة؛ والمساعدة الفنية في جهود ترسيم الحدود بين موزامبيق وزيمبابوي وناميبيا وزامبيا. وعلاوة على ذلك، قدم برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي مساعدة فنية في وضع علامات على ممرات العبور في المنطقة الحدودية الآمنة المنزوعة السلاح بين جنوب السودان والسودان. وسعيا لتعزيز البرنامج الرئيسي للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام 2020، وتمكين المرأة وحرية تنقل الناس في المناطق الحدودية، تحتفل المفوضية بيوم الحدود الأفريقي في 7 يونيو 2018.

125. وبالإضافة إلى ذلك، تم بذل جهود لتعبئة التصديق على اتفاقية الاتحاد الأفريقي للتعاون عبر الحدود.

س)الوضع الإنساني:

126. إدراكا منه للأهمية الكبيرة التي يكتسيها الوضع الإنساني للاجئين والنازحين داخليا في أفريقيا، خصّص مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي اجتماعه الـ 775 المنعقد في 22 مايو 2018 لجلسة عامة تحت موضوع: "مبادئ حماية المدنيين في مناطق النزاعات في أفريقيا".

127. شدّد المجلس على ضرورة ضمان حماية جميع المدنيين وممتلكاتهم ضد الهجمات والنتائج المباشرية للعمليات العسكرية، إلى جانب مخيمات اللاجئين والنازحين، والمنشآت المدنية والإبقاء على طابعها المدني حتى لا يتم تحويلها عن أهدافها من قبل أطراف النزاع. وأكد المجلس أنّ جميع عمليات السلم والأمن، بما فيها تلك الخاصة بالتحالفات الإقليمية الفرعية المرخصة من المجلس، يجب أن تحترم مبادئ الاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية المدنيين وضمان احترام أكبر للقانون الإنساني الدولي، وحقوق الإنسان، ومدونة السلوك والأخلاقيات. وشجّع المجلس الدول الأعضاء على نشر وتعميم كافة صكوك الاتحاد الأفريقي القائمة المتعلقة بحماية المدنيين في أوضاع النزاعات وضمان اعتبارها جزءًا لا يتجزأ من تشكيل كافة قوات الدفاع والأمن بغية تهيئتها للمشاركة في عمليات السلم والأمن المستقبلية للاتحاد الأفريقي.

ع) إجراء دراسة شاملة حول تنفيذ المنظومة الإفريقية للسلم والأمن من 2002 وحتى الآن ووضع إصلاح مجلس السلم والأمن:

128. من الجدير بالذكر أنه خلال استعراض وضع الأمن في أفريقيا عامي 2016-2017، أعرب مجلس السلم والأمن عن الحاجة إلى إجراء دراسة شاملة حول تنفيذ المنظومة الأفريقية للسلم والأمن من 2002 إلى الوقت الراهن (2018) لإدخالها في استعراض لحالة تنفيذ المنظومة الأفريقية للحكم منذ إنشائها في 2012 وحتى الآن. في الاستعراض الذي قام به، شعر مجلس السلم والأمن بقلق بالغ من استمرار بعض النزاعات والأزمات القديمة. واندلاع نزاعات وأزمات جديدة في بعض أرجاء القارة وكذلك زيادة التهديدات الجديدة التي يتعرض لها السلم والأمن وخاصة الإرهاب والتطرف العنيف والجرائم البحرية وآثار تغيير المناخ، من بين أمور أخرى، وعليه فإن القصد من الدراسة هو توفير

مقترحات رئيسية حول المزيد من تعزيز عملية تنفيذ كل من المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم وفي نفس الوقت تقوية فعالية مؤسساتهما في إطار رؤية إنهاء النزاعات والأزمات في أفريقيا.

129. فضلا عن ذلك، وحيث يتم مزيد من تعزيز الموقف الذي يتخذه مجلس السلم والأمن، فإن مؤتمر الاتحاد الأفريقي اعتمد خلال اجتماعه الثاني والعشرين المنعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في يناير 2017 المقرر(XXVIII) ASSEMBLY/AU/DEC.635 الذي تقرر من خلاله أن "مجلس السلم والأمن يتعين إصلاحه لضمان تحقيقه التطلعات المتوخاة في البروتوكول المؤسس له وذلك بتعزيز طرق عمليه ودوره في منع النزاعات وإدارة الأزمات". وعند استكمال هذا التقرير، كانت الدراسة المذكورة قد وصلت مرحلتها النهائية ومن المتوقع عقد خلوة لمجلس السلم والأمن للتداول حول نتائج هذه الدراسة.

رابعا. الخاتمة:

130. شهدت الفترة قيد الاستعراض بذل جهود مضنية في تطبيق الإمكانات التي وفرتها المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم، لمنع النزاعات/الأزمات، فضلا عن حل الأزمات والنزاعات القائمة. قام مجلس السلم والأمن، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وبدعم من المفوضية، بمواصلة تعزيز المكاسب التي تحققت في توسيع وتمديد رقعة السلم والأمن والاستقرار، بما في ذلك تعزيز جهود إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات. ومع ذلك لم تخل هذه الجهود من تحديات. ولا تزال الأنشطة الإرهابية التي يصاحبها التطرف العنيف والجريمة عبر الوطنية المنظمة والاتجار بجميع أنواعه تجتاح بعض أجزاء القارة. كما تسببت آثار تغير المناخ في مزيد من المعاناة في أجزاء من أفريقيا. ومع ذلك، اتضح أن القارة مصممة على التغلب على هذه التحديات وتحقيق التطلعات المنصوص عليها في أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخاصة ضرورة بناء أفريقيا خالية من النزاعات شريطة استمرار عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي.

131. وفي هذا السياق، فإن من الضرورة الأساسية، في ضوء الترابط بين هذه المواضيع، معالجة مسائل الأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في افريقيا بصورة متزامنة بهدف تعزيز الاستدامة والاستمرارية. وتؤيد أجهزة الاتحاد الأفريقي دوما، في إطار تنفيذ ولاياتها، العلاقة بين الأمن والتنمية من أجل ضمان تحقيق السلام والتنمية في أفريقيا. وفيما يتعلق بموضوع الاتحاد الأفريقي للسنة، تبادل مجلس السلم والأمن خلال اجتماعه الـ764 المنعقد في 12 أبريل 2018 وجهات النظر مع مجلس الاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد حول العلاقة بين الفساد والنزاعات بهدف تحقيق هدف إفريقيا المتمثل في بناء قارة خالية من النزاعات وحرة ومتكاملة ومتطورة. ويستند هذا المطلب إلى الرؤية النهائية الواردة في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم بشأن تحقيق السلام الدائم وأمن الدولة والأمن والرفاهية المادية لكل مواطن أفريقي فضلا عن سلامة البيئة المادية الشاملة بشكل متزامن. وإضافة إلى ذلك، تركز إدارة السلام والأمن على منع النزاعات من خلال الدبلوماسية الوقائية وتوفير الدعم للبلدان الخارجة من النزاعات عن طريق برامج إعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات وذلك لتفادي العودة إلى العنفز. وعلاوة على ذلك، إذا كانت الهجرة داخل القارة الأفريقية تسهم إسهاما كبيرا في التنمية المستدامة، إلا أن الهجرة العفوية أو غير المنظمة تطرح بعض التحديات للدول وأبرزها أثرها المباشر على الأمن والاستقرار على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالحدود. وفي هذا الصدد، هناك حاجة إلى الحفاظ على الموقف

الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية والانضمام إلى المفاوضات الحكومية المشتركة الرامية إلى إبرام اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والقانونية.

132. وأخيراً، لا يمكن تعزيز دور مجلس السلم والأمن في القارة بدون تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة التي تضع المواطن الأفريقي في مركز أجندة الوحدة الأفريقية الشاملة على نحو ما عبر عنه مؤسسو منظمة الوحدة الأفريقية التي خلفها الاتحاد الأفريقي واضع أجندة 2063.